مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦١٨**

الجمعة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام/السيدة زيادة	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركوف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيدة باربالِيتش
	جنوب أفريقيا	السيد مشابين
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد أميوفيوري
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2011/540)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2011/540)

الرئيس: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، إسبانيا، أوروغواي، شيلي، غواتيمالا، كندا، وهايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ماريانو فيرناندير أموناتيغوي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعى انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/540، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماريانو فيرناندير أموناتيغوي.

السيد فيرناندير أموناتيغوي (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء مجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المتعلقة بولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. إنها المرة الأولى التي أتشرف بمخاطبة المجلس بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في هايتي منذ أن توليت مهامي في ٢٦ حزيران/يونيه.

يشرفني أن أتشاطر مع المجلس تقييم آخر التطورات المستجدة في الحالة السياسية والأمنية في هايتي، وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، دعماً للاستقرار وتطور سيادة القانون وجهود الإنعاش عقب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ويشرفني اليوم أن أعرض على المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2011/540)، الصادر في ٢٥ آب/أغسطس. ويتضمن التقرير ملخصاً لأهم الحقائق والتوصيات لبعثة التقييم الأمني في هايتي، التي أوفدها الأمانة العامة للأمم المتحدة استجابة لطلب المجلس في قراره ١٩٤٤ (٢٠١٠) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

إن الاندفاع في العمل الذي أذن به مجلس الأمن بعد الزلزال استجابة لاحتياجات العمليات الإنسانية الواسعة النطاق التي بدأ تنفيذها والطابع المعقد للانتخابات اللاحقة كان ضرورياً جداً في ذلك الوقت. والوضع الحالي، مع ذلك، يتيح لنا فرصة التفكير في خفض مستويات القوة. ويتعين أن يترافق هذا الخفض مع إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بغية كفالة الاستجابة الكافية للاحتياجات الراهنة، بما في ذلك دعم العملية السياسية، وتعزيز سلطة الدولة، وبناء قدرات الدولة، فضلاً عن تعزيز – وحتى إنشاء – المؤسسات المسؤولة عن توطيد سيادة القانون.

ومنذ التقرير السابق للأمين العام المقدّم إلى مجلس الأمن (S/2011/183)، الصادر في ٢٤ آذار/مارس، شهدت هايتي حدثاً تاريخياً مع تغيير في القيادة الرئاسية بحيث تم نقل

السلطة من رئيس للدولة منتخب ديمقراطياً الى زعيم جديد من المعارضة. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نهنئ شعب هايتي على تحقيق هذا المعلم الهام، والرئيس ميشيل جوزيف مارتيللي على انتخابه زعيماً جديداً لهايتي.

وأود أيضا أن أشكر منظمة الدول الأمريكية والبعثة المشتركة لمراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية على دعمهما لإجراء انتخابات ناجحة وهامة. ويسعدني خاصة مشاهدة هايتي وهي تتمثل بمسؤولين دبلوماسيين في المجلس اليوم.

وعلى الرغم من كل هذا، لم يتحقق التحول السياسي في هايتي من دون صعوبات. فحتى قبل تولي الرئيس الجديد مهام منصبه، وبدء عمل الهيئة التشريعية التاسعة والأربعين، جرى تشويه العملية الانتخابية بقرار من المجلس الانتخابي المؤقت الذي قرر تغيير النتائج للفائزين في ١٧ مقعداً في مجلس النواب ومقعدين في مجلس الشيوخ. علاوة على ذلك، تظل هناك اختلافات بين نص التعديلات الدستورية التي وافق عليها البرلمان خلال الولاية الأخيرة للرئيس رينيه بريفال والنص الذي صدر في وقت لاحق. وهذا يؤخر عملية الإصلاح الدستوري ويجعلها تتوقف بسبب قرار الرئيس مارتيللي بوقف تعميم التعديلات المقترحة. ونتيجة لذلك، يظل دستور عام ١٩٨٧ ساري المفعول تماماً.

ومع ذلك، إن أكبر التحديات التي تواجه العملية السياسية في هايتي هي أنه يستحيل على الرئيس الجديد نيل موافقة البرلمان على رئيس جديد للوزراء، وبالتالي، تشكيل حكومة جديدة ووضع خطة سياسة قابلة للاستمرار بموافقة البرلمان.

بعد أربعة أشهر من تولي الرئيس مارتيللي منصبه، وبعد محاولتين فاشلتين لتصديق البرلمان على تعيين رئيس للوزراء، لا تزال هايتي من دون رئيس للحكومة. وثمة تعيينات وزارية أخرى لا تزال معلقة، وهناك استمرار في عدم وجود اتفاق سياسي ضروري جداً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على المؤسسات الرئيسية لسيادة القانون والسياسات الرئيسية العامة، كما ذُكر سابقاً.

وفي الأيام الأخيرة، برزت إشارة ايجابية تمثلت في ترشيح الدكتور غاري كونيللي، وهو مسؤول في الأمم المتحدة منذ فترة طويلة. ومن المؤمل أن يوافق عليه البرلمان ليكون أول رئيس وزراء للرئيس مارتيللي. وتشير المعلومات الواردة من البرلمان إلى أن من المرجح جداً أن يحظى بالموافقة عليه رئيساً للحكومة. وأشدد على أن هذا الاعتماد يمكن لوحده أن يغير المشهد السياسي في هايتي ويفتح الطريق أمام مستقبل أكثر إشراقا.

في خضم الشلل السياسي وقبل الموافقة المحتملة على رئيس الوزراء، لا تزال الحالة الإنسانية مدعاةً للقلق. وبالرغم من النجاحات التي تحققت قبل وقوع الزلزال، فإن إعادة سكان مخيمات المشردين قد تباطأت في الأشهر الأخيرة. وفي هذه اللحظة، هناك نحو ٦٣٤ ألف شخص لا يزالون يعيشون في المخيمات، ولم تتكلل خطة الحكومة لإعادة توطينهم إلا بقدر محدود من النجاح. ومع أن توزيع المساعدات الإنسانية يسد الاحتياجات الأساسية للأشخاص المشردين، فإن ندرة الفرص الاجتماعية – الاقتصادية، وارتفاع تكاليف الغذاء والوقود قد أدت إلى تفاقم ظروف المعيشة في هايتي. وبالمثل، فإن انتشار أمراض مثل الملاريا والكوليرا لا يزال يمثل واحدة من المشاكل الخطيرة. فبالرغم من أن معدل الوفيات بسبب الكوليرا قد انخفض في جميع المقاطعات من ٥,٦ في المائة في بداية الجائحة العام الماضي إلى ١,٤ في آب/أغسطس، فإن من الواضح أن الجائحة لم تختف.

ومن ناحية عامة، تمضي عملية الإنعاش وإعادة الإعمار قدماً، تحت إشراف اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي.

لكننا نلاحظ أنه ما زال هناك الكثير من أوجه القصور. فمن بين الأموال التي تعهد بها المانحون الدوليون لعام ٢٠١٠-٢٠١١، لم يتم صرف إلا ما نسبته ٣٧,٨ في المائة. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد البلدان المانحة الوفاءَ بما تعهدت به من مِنح حتى تتوفر لهايتي الموارد اللازمة لتقدم عملية إعادة الإعمار فيها.

الحالة الأمنية هادئة نوعاً ما، لكنها بالغة الهشاشة. فالتوتر السياسي، إلى جانب الحالة الاجتماعية – الاقتصادية الضعيفة، يضيف توترات جديدة على الصعيد الأمني. لم تشهد الجولة الثانية من التصويت عام ٢٠١١ وقوع حوادث كبيرة، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى المساعدة التي قدمتها الشرطة والقوات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للشرطة الوطنية الهايتية. وكما أكد ذلك التقييم الأمني الذي قدمه الأمين العام، فإن عقد القانون والنظام لم ينفرط بالكامل عقب الزلزال، بالرغم من حدوث ارتفاع في معدلات الجريمة مؤخراً. ولا شك في أن الحالة الأمنية الهشة، مع هدوئها، قد أدت خلال الأشهر الأخيرة، بسبب عدم الاستقرار السياسي العام الناجم عن عدم وجود حكومة، إلى هشاشة أكبر على صعيد الأمن المدني.

ويساورني القلق بشكل خاص حيال عدم الاستقرار الذي يمكن أن ينشأ في حال استمر تدهور الحالتين السياسية والاجتماعية – الاقتصادية. يجب أن تستمر البعثة في القيام بجهودها التي لا تقدر بثمن في دعم محاربة الإجرام. في آب/أغسطس، وقعت الأمم المتحدة ضحية تزايد العنف. وأود هنا أن أحيي الرقيب سيرج كمالي، وهو ضابط من ضباط شرطة الأمم المتحدة من رواندا، تعرض لإطلاق النار عليه في بورت – أو – برانس الشهر الماضي، وقد زرته في مستشفى سانتو دومينغو قبل وفاته في ٢٦ آب/أغسطس. لقد كانت وفاة الرقيب أول وفاة تنجم عن عمل إجرامي خلال عامين، وتشكل خسارة للبعثة وللأمم المتحدة.

على أساس تلك الخلفية، أود أن ألقي الضوء على العمل الذي ظلت تقوم به البعثة في جوانب رئيسية من ولايتها واستجابةً للاحتياجات الطارئة منذ صدور آخر تقرير للأمين العام (S/2011/183).

أولاً، لا تزال البعثة تقدم الدعم للسلطات الانتخابية الهايتية وللعملية السياسية. وبالإضافة لدعمها التقني واللوجستي وجهودها التنسيقية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١، ظلت البعثة تركز جهودها خلال الأشهر الأخيرة على إطلاق الحوار مع السلطات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص دعماً للاتفاقات المعنية بتيسير الإدارة الحكومية التي من شأنها أن تنشئ أو تعزز المؤسسات اللازمة لحسن سير سيادة القانون، وهو أمر ذو ضرورة حيوية للعمل السياسي في هايتي.

لقد أدى الجمود السائد بين الرئيس الجديد والبرلمان، بالإضافة إلى انعدام الحكومة، إلى تعقيد إمكانات إحراز تقدم في هذا المجال. ولا يزال الزعماء السياسيون وقادة المجتمع المدني في هايتي يرفعون عقيرتهم منادين بالتوافق الوطني في مجالات رئيسية، مثل الميزانية الوطنية، والتعليم، والانتعاش والأولويات الإنمائية، والانتخابات والإصلاح الدستوري. وأضم صوتي إلى المناشدات التي تطلقها الطبقة السياسية في هايتي بأن نلبي الدعوات إلى المزيد من التفاهم وإبداء قدر أكبر من الإرادة السياسية بغيةَ التوصل إلى اتفاق يساعد بلا شك في تحسين حياة الشعب الهايتي، ويحدث تقدماً واضحاً على طريق توطيد سيادة القانون، وبالتالي على طريق اعتماد هايتي اعتماداً كاملاً على نفسها في جهودها الإنمائية. ذلك هو طموحنا المشترك ونحن نعمل في ذلك البلد العزيز.

تظل الجهود الدؤوبة التي تبذلها البعثة من أجل تيسير الحوار الوطني والمحلي بهدف التشجيع على تبادل الأفكار بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة

الرئيسية الأخرى ذات أهمية حاسمة في المستقبل. وسيكون أيضا من المهم دعم العملية الانتخابية في هايتي، حيث تجري الإعدادات لانتخابات جزئية تشريعية ومحلية في تشرين الثاني/نوفمبر. في ذلك الصدد، أشدد على أن الإصلاح الانتخابي، بما في ذلك إنشاء مجلس انتخابي دائم ذي مصداقية، لا غنى عنه إذا كانت هايتي تأمل أن تقلل تدريجياً اعتمادها على المساعدات الانتخابية الدولية.

ثانياً، فيما يتعلق بتوطيد سلطة الدولة، أُحرِز بعض التقدم، لكن القدرات الحالية للإدارة الحكومية، وتقديم الخدمات الأساسية، والإدارة القضائية، لا تزال، إلى حد كبير، دون المستويات الضرورية لكي تضطلع السلطات الهايتية بمسؤولياتها بشكل كامل في كفالة الاستقرار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقديم الدعم التقني لزيادة قدرات مؤسسات الدولة على المستوى الوطني، بما في ذلك البرلمان، وعلى المستوى المحلي، وللمساعدة في تنمية البنية التحتية للوزارات وأجهزة الإدارة المحلية.

في ذلك السياق، تظل إحدى الأولويات تتمثل في تعزيز مؤسسات سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ومما أعاق التقدم في هذا المجال انعدام حكومة الجديدة وعدم الاتفاق على تعيين أربعة من القضاة، من بينهم رئيس محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى، وتلك أولوية لم يتم الوفاء بها لوقت طويل. غير أن التعيينات في تلك المؤسسات الحيوية وغيرها من الوظائف القضائية الرئيسية قد شابها الجدل، وتتطلب الحوار بشأنها، كما تتطلب، بشكل خاص، الإرادة السياسية من جانب الزعماء. وأستطيع أن أقول بصراحة إن تحقق الإرادة السياسية ليس بالأمر السهل في هايتي.

اعتمد البرلمان مؤخراً ١٨ مرشحاً، سيكون على الرئيس أن يعين من بينهم رئيس محكمة النقض وغير ذلك من التعيينات القضائية المعلقة. ونأمل أن تُتخذ هذه القرارات الضرورية سريعاً. سوف يشكل ذلك خطوة بالغة الأهمية إلى الأمام في مجال سيادة القانون، وهو أمر ضروري، كما أكدتُ على ذلك مراراً وتكراراً، للتعاون الدولي ولعمل البعثة في هايتي.

فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان، قامت البعثة ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتحقيق في الانتهاكات، بما في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاعتقال التعسفي، وإساءة معاملة المعتقلين. وهكذا فقد أُنشئت المحاكم المحلية البالغ عددها ٢٦ محكمة في مختلف أجزاء البلد، وتنسق جهودها مع فريق الأمم المتحدة القُطري لتدريب القضاة في مجال العنف الجنسي بحيث يتوفر لهم الإطار القانوني اللازم لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان.

أما فيما يتعلق بمراكز الإصلاح ونظام العقوبات، فتقوم البعثة بتوفير الدعم للسلطات الهايتية في مجال الانتهاء من الملفات القضائية، مما أدى إلى إطلاق سراح ٢٦٠ محتجزا ابتداءا من آذار/مارس ٢٠١١. إن استمرار تقديم الدعم والتعاون الثنائي من جانب البلدان المانحة مكن من تطوير هيكل للسجون، مما يساعد في توفير زيادة بنسبة ٢٨ في المائة في الحيز المكاني المتاح للمحتجزين في خلاياهم. ومع ذلك فإن اكتظاظ السجون بالنزلاء الذي أصبح مشكلة ويمثل انتهاكات لحقوق المساجين الإنسانية لا يزال مصدر قلق. وحتى الآن لا يوجد تحسن في إدارة الإصلاح على الصعيد الوطني. وبالنظر إلى هذه التحديات، فإني مقتنع بأن التركيز الاستراتيجي للبعثة سوف يستمر على دعم تعزيز المؤسسات وسيادة القانون من اجل حماية حقوق الإنسان، وفوق ذلك كله، على المساهمة في توفير درجة أكبر من الاستقرار في البلد.

وهذا يقودني إلى الأولوية الثالثة للبعثة، والتي وردت في التقرير، ألا وهي دعمنا في مجال الأمن والاستقرار. أود أن أتشاطر مع المجلس العمليات المشتركة الناجحة التي قام بها

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون لنا في دعم الشرطة الهايتية لمنع الأنشطة العصابات والتقليل منها إلى الحد الأدنى والحفاظ على النظام العام، وبخاصة في المناطق الهامة في بورت – أو – برنس مثل أويتي سوميل، وبيل إير ومارتيسانت. أود أن أذكر هنا بعمليات فونيكس التي تم القيام بها في تموز/يوليه ٢٠١١ والتي مكنت من احتجاز العديد من أفراد العصابات والفارين من وجه العدالة المسؤولين عن ارتكاب أنشطة إجرامية في جميع المدينة.

إن البعثة ما برحت تواصل جهودها لحماية المجموعات الضعيفة، وتقوم بدوريات على مدار الساعة في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وتقديم المساعدة لضحايا الاعتداء الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس. وتقوم البعثة بتدريب أفراد الشرطة الهايتية على الاستجابة إلى هذا النوع من الجرائم ومنعها، وبخاصة المرتكبة ضد النساء والأطفال. وهذا الدعم تجسد في إنشاء مكتب تنسيق الشؤون الجنسانية والمرأة بتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية.

وهناك تقدم كبير وملموس في تدريب أفراد الشرطة الهايتية. ولنتذكر أن طاقتها على تهيئة الظروف الأمنية والحفاظ عليها من بين الجوانب الأساسية فيما يتعلق بتخفيض البعثة وتطوير استراتيجية لخروجها النهائي. وفي شهر أيار/مايو تخرج الفوج الثاني والعشرين من الشرطة الوطنية الهايتية، والتي يبلغ قوامها الحالي ٠٠٠ ١٠ فرد من بينهم ٧٨٣ امرأة. وتواصل البعثة تقديم الدعم لعملية التسجيل من أجل أفواج مقبلة والتصديق عليها، ووضع خطة تنمية للسنوات الخمس المقبلة سوف تحل محل الخطة الحالية التي ينتهي موعدها المحدد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

إن الشرطة الوطنية الهايتية تواصل تقديم الدعم لهيكل البعثة وتعمل مع المجموعات الدولية الأخرى لتحسين عملية التجنيد والتدريب ووضع الهياكل الأساسية. ولكن لا بد وأن يتغير ذلك في المستقبل إذا ما أرادت هايتي أن تتولى تدريجيا المسؤولية عن أمنها.

وكما أشرت في مستهل إحاطتي الإعلامية، إنها رؤية الأمانة العامة التي نتفق معها تماما، ومفادها أن نقوم تدريجيا بتخفيض مستويات قوة البعثة – وهي المستويات التي أقرت نتيجة زلزال عام ٢٠١٠. ولكن يمكن تخفيض تلك المستويات وينبغي أن تخفض، لقد أوصى الأمين العام في تقريره الذي اطلع عليه بالفعل أعضاء المجلس بتخفيض القوة العسكرية المأذون لها للبعثة بنحو ٦٠٠ ١ فرد من العسكريين و ١٥٠ ١ فردا من شرطة الأمم المتحدة. وسيترك هذا عدد القوات عند ١٥٠ ٧ فردا من العسكريين و ٣٠٠ ٢ من أفراد الشرطة.

إن هذا التخفيض الكمي ينبغي أن يكمله تشديد أكبر على مؤهلات وتخصص أفراد الشرطة. وهذا هام بشكل خاص فيما يتعلق بإنشاء أكاديمية شرطة تقتضي التعاون الدولي لكي يتسنى لها أن تصبح مؤسسة على درجة من التفوق وأن تصبح أداة هامة في سيادة القانون وفي تمكين هايتي من مكافحة أكثر الأنواع تقدما من الجريمة الحديثة.

في الأيام المقبلة سنستضيف ٥٠ من ضباط الشرطة الخاصة الخبراء في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وهذه مساهمة هامة جدا سوف تكمل من الناحية النوعية التخفيض الكمي المقترح، واعتقد أن هذه المساهمة هامة بشكل خاص بالنسبة لهايتي وللبعثة في اضطلاعها بأعمالها.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى جهود البعثة من أجل الانتعاش والتنمية في الأجل الطويل. إن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ليست عمليات تنمية، بل أنها جوهرية لتهيئة الظروف من اجل التنمية في الأجل الطويل. وهكذا،

فإن البعثة تواصل ولا بد لها من أن تواصل المساهمة في الانتعاش المستدام في هايتي.

لقد عملت البعثة هذا العام مع فريق الأمم المتحدة القُطري، وبالاشتراك مع السلطات الهايتية ومع المانحين الدوليين الآخرين للاستجابة بصورة آنية لتلبية احتياجات الأشخاص المشردين داخليا كما ورد في ولاية البعثة ولتحقيق تقدم في ميدان السلام. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٠، حدد فريق الأمم المتحدة القُطري ١٨ مشروع اقتراح وقدمها إلى اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي؛ وثمانية منها تلقت التمويل من خلال صندوق إنعاش هايتي، بينما تلقت ثلاثة مشاريع أخرى التمويل من مانحين ثنائيين. وهذا يبشر بالخير، ولكن ليس كافيا للوفاء بالاحتياجات الملحة للناس وتغيير حياتهم نحو الأفضل.

وبصورة مماثلة، فإن استئناف أنشطة القطاع الخاص سيكون أساسيا للاستقرار في الأجل الطويل في البلد. ومما أضعف من هذا القطاع عدم الأمن وعدم توفر الإطار القانوني اللازم للاستثمار في القطاع الخاص.

أما على النطاق الأصغر، ولكنه هام بنفس القدر، فقد ساهمت البعثة في إنعاش هايتي من خلال المشاريع ذات الأثر السريع، ومن خلال برنامجها لتخفيض العنف في المجتمعات، ومن خلال هندستها العسكرية لمشاريع إعادة التعمير. ففي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ركزت أغلبية مشاريع الأثر السريع البالغ عددها ٢٢٩ مشروعا على تأهيل الهياكل الأساسية العامة وتقديم الخدمات الأساسية الهامة في المناطق التي لا تقدم فيها مساعدة حكومية. وقد عملت مختلف المشاريع على توليد الدخل للنساء ومجموعات المجتمع المدني الأخرى، مما يمكن من تطوير قدرات أعضاء سائر المجتمعات في البلد.

ومنذ الزلزال، تم تنفيذ ٩٩ برنامجا لتخفيض العنف في المجتمعات استجابة للاحتياجات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتلك البرامج تتضمن شق القنوات، وتركيب مرافق الإنارة العامة، والتدريب المهني ومبادرات لتوفير العمالة. ومن خلال تلك البرامج تم توفير العمالة المؤقتة لنحو ٣٠ ٠٠٠ امرأة وشاب كانوا معرضين للخطر. إذ تم توفير برامج التدريب والعمالة في القطاع الخاص لأكثر من ١ ١٠٠ شاب. بالإضافة إلى هذه المبادرات الصغيرة النطاق، تمكنت البعثة ووحدات الهندسة العسكرية التابعة لها من المساهمة في إعادة تعمير وتأهيل البلد. وقد زادت القوة العسكرية من عدد المهندسين في أعقاب الزلزال وينبغي الإبقاء على هذا العدد كجزء من إعادة تشكيل أنشطة بعثتنا.

ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١١، أنجز المهندسون العسكريون ٨٠ مشروعا، بما في ذلك إزالة الركام من مباني الحكومة السابقة والمؤسسات العامة التي لحقت بها أضرار جراء الزلزال، وإصلاح والطرق وتشييدها، ووضع الأساسات اللازمة من أجل تشييد المرافق للتصدي لاندلاع الكوليرا وتشييد أماكن التخزين وتنظيف القنوات المائية.

أود أن اشدد على أن أي تقليصا لجهود البعثة في مجال إعادة التعمير والتنمية من شأنه أن يمثل نكسة في هذا الصدد، خاصة بالنظر إلى الحالة السياسية الهشة في هايتي، وربما نرى مزيدا من التدهور في الحالة الأمنية. علاوة على ذلك، فإن جميع المشاريع التي اضطلعت بها البعثة تهدف بصورة رئيسية إلى كفالة إحلال السلم والأمن، من قبيل توفير الإنارة العامة في المناطق التي تكن متوفرة فيها الإنارة بعد حلول الظلام. وهذا شيء طيب وحظي بالتأييد لأنه يمثل مساهمة كبيرة في تحقيق الأمن للسكان. وللكثير من هذه المشاريع تأثير إيجابي أيضا على البنية التحتية والتنمية

والعمالة، وذلك من بين مجالات أخرى. ولكنها ليست حلولا في الأجل الطويل.

ومن ثم لا بد لي من أن أدعو أيضا أعضاء مجلس الأمن وأعضاء المجتمع الدولي إلى المساعدة على تحفيز الاستثمار وجهود التنمية في هايتي وتزويد الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بالموارد اللازمة للإسهام في تحقيق هذه الغاية. وسيكون هذا أمرا ضروريا على نحو متزايد لكي تبدأ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في تصفية وجودها العسكري والشرطي.

وختاما، أود أن أشير إلى أن هايتي وبعثة الأمم المتحدة تقفان اليوم عند مفترق طرق هام. وقد أظهر شعب هايتي قوة كبيرة وعزما جديرا بالإعجاب في مواجهة التحديات والكوارث العديدة والمتنوعة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يشعر بالفخر بالتضامن الذي أظهره تجاه شعب هايتي. وأنا على ثقة من أن هذا التضامن سيستمر. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني لالتزام وجهود الرجال والنساء العاملين في البعثة، وكذلك لأفراد أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا العاملين في هايتي.

إن الحالة في هايتي لا تزال هشة وحدوث بعض الانتكاسات يمكن أن يولد أزمة جديدة. وسيظل استقرار هايتي مستقبلا وازدهارها في نهاية المطاف متوقفين على الإرادة السياسية لزعمائها ومواطنيها، فضلا عن دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه نداء إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين لكي نستمر في التزامنا بالتعاون مع هايتي حتى يتمكن البلد من تحقيق أفضل مستقبل يستحقه.

الرئيس: أشكر السيد فيرناندیز أموناتيغوي على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير ماريانو فيرناندیز أموناتيغوي على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا. والبرازيل تشيد بعمله الذي يستحق كل تقدير في مساعدة هايتي في جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار وتحقيق تقدم ملموس في بلوغ الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الرئيسية.

كما يشير الأمين العام في تقريره (S/2011/540)،

”شهدت هايتي، لأول مرة في تاريخها، نقل السلطة سلميا من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى آخر من المعارضة“ (S/2011/540، الفقرة ٢)

وهذا يمثل في حد ذاته إنجازا كبيرا. كما أنه يجلب تحديات جديدة. وندعو جميع الجهات السياسية الفاعلة في هايتي إلى المساهمة في صياغة ميثاق سياسي واسع النطاق على أساس مجموعة مشتركة من الأولويات الوطنية. وسييسر ذلك كثيرا استمرار التعاون والدعم الدوليين للبلد.

لقد شهدت الحالة الإنسانية في هايتي تحسنا كبيرا، حيث انخفض عدد السكان الذين يعيشون في الخيام انخفاضا كبيرا. ولكن الآلاف من الهايتيين الذين ما زالوا يعيشون في مخيمات هم بالتحديد الفئة الأكثر عرضة للخطر. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لتسريع وتيرة مشاريع الإسكان وتوسيع نطاقها. والمشاركة الدولية القوية لا تزال ضرورية لضمان تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية الملحة. وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية ومنع تفشي الكوليرا لا يزالان من المهام الحاسمة التي يجب علينا جميعا أن نساعد على إنجازها.

والبرازيل تؤكد من جديد دعمها الكامل للجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وسترحب بتمديد ولايتها. وفي هذا الصدد، نأمل أن يستتبع تجديد ولايتها تعزيز الملكية الوطنية لعملية الإعمار. وسيحسن ذلك، بدوره، الحوار بين اللجنة والمجتمع الهايتي. ويجب أن يساعد الإعمار على التصدي

للتحديات الاقتصادية التي طالما حالت دون سير هايتي على طريق الازدهار. وذلك واحد من السبل العديدة التي يمكننا من خلالها مساعدة الهايتيين ليس على إعادة البناء فحسب، بل على إعادة البناء بشكل أفضل.

ولا يزال إيجاد الوظائف هو التحدي الأكثر إلحاحا. ولذلك فإننا نؤيد وضع رؤية أكثر طابعا استراتيجيا لجهود الإعمار، مع التنفيذ السريع للمشاريع التي تمت الموافقة عليها وإيلاء اهتمام خاص للمشاريع الكثيفة العمالة.

والبرازيل ترحب أيضا بتعيين الرئيس مارتيللي لمجلسه الاستشاري الرئاسي للتنمية الاقتصادية والاستثمار. ونأمل أن تسهم هذه المبادرة في تعزيز تنسيق التعاون الدولي وتطوير إمكانات هايتي الاقتصادية بصورة كاملة وجذب الاستثمارات، في بيئة يسودها الحكم الديمقراطي وسيادة القانون بصورة أقوى.

والبنية التحتية والطاقة تظلان من الجوانب الرئيسية في هذا الصدد. والبرازيل لا تزال تعتقد أن بناء المحطة الكهرمائية C 4 في مقاطعة أرتيبونيت مشروع بالغ الأهمية من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي وتوليد الوظائف، مع توفير مصدر نظيف للطاقة لملايين البشر. ونحث جميع الشركاء المعنيين على حشد دعمهم لهذا المشروع بحيث يمكن تنفيذه على وجه السرعة. وستواصل البرازيل دعم تنمية هايتي من خلال التعاون التقني والمساعدة الاقتصادية. وهذه المبادرات تمهد السبيل أمام تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في هايتي.

لقد وفرت لنا تجربة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، عبر السنوات، العديد من الأمثلة على فوائد معالجة قضايا الأمن والتنمية باعتبارها تحديات مترابطة.

وأكدت الأحداث الأخيرة هذا التصور. ففي شهر تموز/يوليه، نفذت بعثة الأمم المتحدة، كما ذكر السفير فيرنانديز أمونا تيغوي، عملية فينيكس في المناطق الفقيرة من بورت – أو – برانس بهدف إنهاء أنشطة العصابات والأنشطة الإجرامية التي تجددت. وأسفرت العملية عن خفض معدلات الجريمة وزيادة مستوى المساعدة الاجتماعية وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الفرص الاقتصادية للسكان المحليين.

وفي الشهر الماضي، انتهت البعثة من تركيب ٢٠٨ من أعمدة الإنارة في سيتي سولاي، بالشراكة مع الوحدة العسكرية البرازيلية ومقاولين محليين. وإلى جانب الفوائد الاقتصادية، من المتوقع أن يكون لهذه المبادرة تأثير كبير على معدلات الجريمة في المنطقة وأن تؤدي إلى تعزيز الأمن، وخصوصا للنساء.

والبرازيل تؤيد تجديد ولاية البعثة على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام. ونحن نوافق على الخفض المقترح للوحدات العسكرية والشرطية إلى مستويات ما قبل الزلزال، على أن يكون مفهوما أن هذا التدبير سيجري تنفيذه بطريقة لا تؤثر على أصول البعثة وقدرتها على الحفاظ على الاستقرار في البلد.

وترى البرازيل أن من الضروري أيضا الشروع في مناقشة جدية حول مستقبل البعثة. وينبغي أن نراعي على وجه الخصوص في تفكيرنا الجماعي تطورات الحالة الأمنية في الميدان، وكذلك الترابط بين الأمن والتنمية باعتبارهما عنصرين من العناصر الرئيسية للسلام المستدام. فمن الضروري أن يواكب الجهود على الصعيد الأمني دعم أقوى من قبل المجتمع الدولي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز القدرات المؤسسية للدولة في هايتي.

إن التزام البرازيل حيال هايتي، على المستويين الثنائي والإقليمي ومن خلال الأمم المتحدة، لا يزال ثابتا. وهو ينبع من التضامن العميق الجذور والطويل الأمد لشعب البرازيل مع إخوتنا وأخواتنا في هايتي. وسنستمر في مساعدة هايتي،

بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة، في سعيها من أجل الاستقلال والعدالة والازدهار.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام ماريانو فيرنانديز أموناتيغوي، وأن أشكره أيضا على عرضه للتقرير الرصين والموجز جدا (S/2011/540) الذي غطى بشكل موسع مواضيع هامة مثل التطورات السياسية والحالة الإنسانية، بما في ذلك الطائفة الكاملة من مسائل الأمن والإعمار فضلا عن بعض الاعتبارات الهامة جدا بشأن دور ومستقبل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

كما أود أن أعرب عن امتناني للسيد إدمون موليه، الذي قاد البعثة خلال فترة حرجة لكل من هايتي والبعثة. وكان تفانيه وخبرته وجهوده عاملا حاسما في التصدي للتحديات المعقدة التي واجهت البعثة نتيجة للزلزال الذي ضرب البلد.

نجتمع في مجلس الأمن مرة أخرى اليوم لتقييم التقدم المحرز في هايتي والتوصية بالتدابير التي ينبغي توسيعها لتحقيق الاستقرار والرفاه والتنمية. وبادئ ذي بدء، نرحب بالعملية الديمقراطية التي بدأت قبل سبعة أشهر والتي أتت بفخامة السيد ميشيل جوزيف مارتيللي إلى الرئاسة. ولقد كانت هذه خطوة تاريخية في مسيرة الديمقراطية في هايتي، ستمكن دون شك هذا البلد الشقيق من تعزيز مؤسساته وتوطيد الوحدة الوطنية وإحراز تقدم في تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع الخطط والبرامج التي سيجري إقرارها ودعم عملية الإعمار في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠.

إن انتخاب الرئيس مارتيللي وتوليه السلطة قد أكدا على إسهام بعثة الأمم المتحدة في هايتي في المحافظة على بيئة آمنة مستقرة، وعملها على تقديم الدعم الحيوي لمساعدة شعب هايتي على مواجهة الكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الماثلة أمامه على نحو أفضل. بيد أن بعض التحديات الرئيسية ما زالت قائمة في عدد من المجالات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأمن، كما أشار الممثل الخاص للأمين العام عقب الأحداث التي وقعت مؤخرا.

إننا نؤمن بأن توطيد السلام في هايتي يتطلب استمرار المساعدة من البعثة، ولا سيما من العنصر الأساسي لولايتها، المعني بتهيئة ظروف الأمن والرفاه والاستقرار الضرورية للتنمية بطريقة تقلص تدريجيا الحاجة إلى الاعتماد على المعونة. وفي هذا السياق، ومع الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام بأن الظروف أصبحت جاهزة الآن للبدء في تخفيض عدد القوات إلى مستويات ما قبل وقوع الزلزال، فإن ذلك يدفعنا أيضا إلى النظر في الفرصة السانحة أمامنا لتوطيد الأمن والاضطلاع بأعمالنا الهادفة إلى تعزيز العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي.

إننا نرى أنه إذا تم التخفيض التدريجي لعدد القوات، فلا بد من تأمين الاستمرار لجهود إعادة التعمير الجارية. وعلى وجه الخصوص، يجب المحافظة التي الإنجازات التي حققتها البلدان المتعاونة في ميدان الهندسة العسكرية لدعم أنشطة الإنعاش وإعادة التعمير. وينطلق هذا الموقف من رؤيتنا بأن الأمن يتعزز عندما تسمح البيئة المادية بتوفير حماية أقوى للمواطنين، بدءا من الخدمات، مثل مصابيح الإنارة الكهربائية، وطرق المواصلات، والمستشفيات ومجاري المياه لمنع الفيضانات. وكما ورد في تقرير الأمين العام، تم استلام ما مجموعه ١٢٥ مشروعا مقترحا في هذا المجال. وعليه، فإن دعم إعادة التعمير الذي نواصل تقديمه إلى هايتي يمثل أمرا أساسيا لكي تستمر الدولة في أداء مهامها من أجل تنظيم تنفيذ تلك المشاريع على نحو مناسب.

إننا على اقتناع بالحاجة إلى إجراء تقييم جديد من نوع التقييم الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة قبل وقوع الزلزال

فيما يتعلق بوجود القوة العسكرية والشرطة، وذلك من أجل التخطيط – بدلا من مجرد العودة إلى مستويات القوات لما قبل عام ٢٠١٠ – لمواءمة أي تعديل لتشكيلة القوة مع الاحتياجات في الميدان. ومن الأهمية بمكان أن يتم اتخاذ الإجراءات بشكل تدريجي، وفقا للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة وبالتشاور مع السلطات في هايتي لتلافي حدوث أي أوجه قصور في هذا المجال.

وينبغي تحديد تشكيلة البعثة في المستقبل، وكذلك المستوى اللازم للقوات، وفقا لنوع العمليات اللازمة. وفي هذا السياق، نلاحظ ما ورد في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بانتشار العنف والجريمة في هايتي، وبخاصة الحاجة المتزايدة لقوات الشرطة. ومن وجهة نظر مؤسسية، يعزز ذلك الحاجة إلى تعزيز قدرات الشرطة الوطنية لهايتي. وقد نتمكن من تخفيض عدد القوات إذا أصبح لدى الضباط اختصاصات محددة أكثر في مجالات معينة من الجريمة وفي أداء المهام المسندة إليهم. وفي هذا الصدد، كانت الإحاطة الإعلامية للممثل الخاص للأمين العام مهمة للغاية في فيما يتصل بالتقدم المحرز في تدريب أفراد الشرطة.

وانطلاقا من نفس الروح والالتزام، ظلت كولومبيا تشكل جزءا من الحالة المتطورة في الميدان في هايتي، بما في ذلك من خلال التعاون في إطار الشرطة، ومؤخرا في التعاون لمكافحة الاتجار بالمخدرات. كما يجب أن نؤكد على مشاركتنا في بعثة وزراء الخارجية والدفاع لبلدان أمريكا الجنوبية المشاركة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي زارت هايتي في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١١، ومشاركتنا في بعثة التقييم لتنسيق التعاون في المشاريع التي تشارك فيها كولومبيا.

وقريبا، سيتم اتخاذ قرار بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، تلك البعثة التي نعتقد أنها أنجزت مهام مهمة. إننا نكرر التأكيد على النتائج التي خلصت إليها المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في نيسان/أبريل بقيادة رئيس كولومبيا خوان مانويل سانتوس، والمتضمنة في البيان الرئاسي المعتمد في ذلك اليوم (S/PRST/2011/7). وشدد المجلس في البيان على أن الأمن في هايتي يجب أن يكون مقترنا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكرر التأكيد على مسؤولية بعثة الأمم المتحدة عن دعم الدولة في هايتي في مجالات سيادة القانون والحكم الرشيد وتوطيد سلطة الدولة وتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وتناول ذلك البيان الرئاسي موضوعا هاما بشكل أساسي، وهو أهمية مواصلة التنسيق والعمل المشترك فيما بين حكومة هايتي، والأمم المتحدة، واللجنة المؤقتة لإعادة التعمير في هايتي وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف تحقيق نتائج مستدامة. ولذلك الغرض، في إطار التنسيق فيما بين المانحين، يجب أن تسترشد حكومة هايتي والأمم المتحدة بإطار متسق من أجل تحقيق النتائج المستدامة في الأجل الطويل.

واليوم، فإن دعوة مجلس الأمن، القائمة منذ أمد طويل، إلى تحقيق توافق الآراء السياسي في هايتي، التي وجهها عندما أنشأ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، باتت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ويتوقف الأمر على القوى السياسية في هايتي من أجل بناء مصيرها على أساس المكاسب التي تحققت، لكي تمضي في المسار المؤدي إلى المستقبل الأفضل. ولا يمكن لأي إسهام أن يكون فعالا بدون تلك الإرادة السياسية، ولا يمكن لأحد أن ينجز تلك المهمة غير أبناء شعب هايتي أنفسهم.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان حكومة بلدي للعدد الكبير من البلدان والمنظمات والمؤسسات والأفراد في هايتي، الذين نخص بالذكر من بينهم أبناء شعب هايتي أنفسهم، الذين علّمتهم التجارب المريرة التي خاضوها التغلب

على الشدائد ومحن الطبيعة. ومن واجبنا الإبقاء على رسالة التضامن العالمي مع هايتي حية، وكذلك روح ورغبة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاحتضان دولة شقيقة تربطنا بها علاقات تاريخية وجغرافية وواجبات أخلاقية.

إن ذلك الالتزام والفلسفة ينسجمان مع روح ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤكد على كرامة الإنسان على أساس تساوي الحقوق للرجال والنساء وللدول، صغيرها وكبيرها. إن هايتي، تلك الدولة ذات القيم العظيمة، تتوقع من المجتمع الدولي ألا يتعثر في ذلك المسعى.

السيد ماشابابي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد فيرناندیز أموناتيغوي على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام في هايتي، وأن أشكره على بيانه. إننا نؤكد له على دعمنا لجهود الأمم المتحدة في هايتي.

وتود جنوب أفريقيا أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئة شعب وحكومة هايتي على الخاتمة الناجحة لعملية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي جرت في أيار/مايو من هذا العام. ومع أن هايتي واجهت بعض الصعوبات في المراحل الأولية، فقد نجحت في إدارة الانتقال السلمي من رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية إلى رئيس آخر. ولكن هذا الزخم الإيجابي الناتج عن ذلك الانتقال قد يتعرض إلى الضياع نتيجة للخلافات السياسية التي أعاقت تعيين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة. ويتفق وفد بلدي مع ملاحظة الأمين العام الواردة في تقريره، حيث قال:

> ”يلقي التناحر بين القوى السياسية المتعارضة بظلال من الشك على النجاح الديمقراطي الذي حققه البلد مؤخرا ويهدد تقدمه نحو الاستقرار الدائم“ (S/2011/540، الفقرة ٥٥).

ويساورنا القلق من أن نجاح الانتخابات الرئاسية قد يواجه خطر التآكل الناجم عن عدم إحراز تقدم في تشكيل الحكومة. وبناء على ذلك، من الضروري أن يقوم جميع أصحاب المصلحة، ضمن فرعي الحكومة التشريعي والتنفيذي، بتقديم التنازلات اللازمة لتأمين التوصل إلى اتفاق على تشكيل الحكومة. فتشكيل الحكومة أمر أساسي إذا كان أبناء شعب هايتي يريدون المضي نحو إعادة تعمير بلدهم.

وفي نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2011/7) سلّم فيه بطابع الترابط فيما بين التحديات التي تواجهها هايتي. وكررنا التأكيد على التآزر المتبادل فيما بين الأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون وتوطيد هياكل الحكومة الوطنية والتنمية.

ومع أن الحالة الأمنية تتسم بالهدوء بوجه عام، فإن جنوب أفريقيا تتشاطر الشواغل المتعلقة بإمكانية تدهور الحالة الأمنية إذا ما ظلت الخلافات السياسية مستحكمة. كما إننا نظل قلقين حيال استمرار المعدلات المرتفعة للجريمة، مثل أعمال القتل والاغتصاب والخطف. ومن شأن ذلك أيضا أن يؤدي إلى تضعضع الاستقرار في هايتي. وفي هذا الصدد، يمكن توسيع نطاق جهود الشرطة الوطنية لهايتي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والفريق القطري للأمم المتحدة، لتشمل جميع المناطق التي تعاني من معدلات مرتفعة للأنشطة الإجرامية.

ويمثل التعاون بين الشرطة الوطنية لهايتي وبعثة الأمم المتحدة أمرا حيويا لتحقيق الأمن والاستقرار في البلد عموما. إننا نرحب بحقيقة أن المناطق التي تقوم فيها الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة بعمليات مشتركة لمكافحة الجريمة، قد شهدت انخفاضا في معدل ارتكاب الجريمة.

وما زال القلق يساورنا حيال التحديات الإنسانية الهائلة التي يواجهها أبناء هايتي، حيث ما زال عدد كبير من

السكان – لا سيما المشردون داخليا – لا يتوفر لهم السكن والخدمات الأساسية. ولذلك فإن من المقلق أن العديد من المنظمات غير الحكومية اضطرت إلى مغادرة هايتي بسبب انخفاض تمويل المانحين. ومن المرجح أن يكون لهذا أثر سلبي على جهود الوقاية من الكوليرا وغيرها من التحديات الجسام التي تواجه هايتي، مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود. ولذلك فإنه يتعين على المجتمع الدولي مواصلة دعم هايتي في التعافي من الكوارث الإنسانية المختلفة التي أثرت عليها في العام الماضي. فهي لن تكون قادرة على تحقيق الاستقرار والتنمية من دون توفير هذا الدعم.

ولا تزال جنوب أفريقيا، من جانبها، ملتزمة بمساعدة شعب هايتي على الصعيد الثنائي، من خلال هياكل الأمم المتحدة ومشاريعها، وعبر تعاوننا مع الهند والبرازيل في مرفق مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع.

وتؤيد جنوب أفريقيا الانسحاب المقترح للقدرات العسكرية وقوات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي شريطة أن يتم على نحو تدريجي وبالتعاون مع السلطات الهايتية، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتها وقدراتها المؤسسية. ونؤيد أيضا توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية البعثة لمدة سنة إضافية، حتى تتمكن من مواصلة جهودها في دعم العملية السياسية وترسيخ سلطة الدولة.

ونبدي انزعاجنا للادعاءات المتعلقة بالاعتداء الجنسي من قبل أفراد البعثة العسكريين. فمثل هذه الادعاءات تضر بمصداقية البعثة. وينبغي التأكيد على سياسة عدم تسامح الأمم المتحدة مع هذه الأعمال، كما ينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب لكل من تثبت إدانتهم بارتكاب هذه الجرائم. ونلاحظ أن الحكومة المعنية قد شرعت فورا في التحقيق في هذه المزاعم.

وفي الختام، فقد خطت هايتي خطوات كبيرة نحو تحقيق السلام والاستقرار. ولكن التحديات لا تزال قائمة، ومن الضروري أن يعمل الهايتيون، بدعم مستمر من جانب المجتمع الدولي، على التغلب على هذه العقبات.

السيد برواينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد ماريانو فرناندیث، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، على عرضه. وأهنئه على تعيينه رئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وسأقصر بياني على ثلاث نقاط.

لقد عقدنا آخر جلسة لنا في هذا الشأن في نيسان/أبريل ٢٠١١ (S/PV.6510) في أعقاب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في هايتي. وقد حدث انتقال سلمي وتاريخي، كما لاحظ الأمين العام في تقريره (S/2011/540)، بين رئيسين منتخبين ديمقراطيا. وينبغي علينا أن نهنئ الشعب الهايتي، وبعثة الأمم المتحدة لجهودهما التي جعلت هذه الانتخابات ممكنة.

واليوم ندعو سلطات البلد إلى التصرف بحس من المسؤولية وإتاحة المجال لإنشاء الحكومة. وكما نعلم جميعاً، فإن التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ليس سهلاً أبدا، كما نعلم جميعا. ولكن من سمات رجال الدولة أن يقدموا المصالح الوطنية على المصالح الحزبية أو الفردية.

ثانيا، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى الاستقرار السياسي وإلى حكومة رسمية في هايتي كي يتمكن من مواصلة جهوده من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة البناء. ونحن ندرك جيداً ما هي التحديات: فالحالة الأمنية هادئة، ولكنها لا تزال هشة؛ وتستغرق جهود إعادة الإعمار وقتا طويلا جدا، وهناك أكثر من ٦٠٠ مليون شخص من المشردين داخليا؛ واقتصاد وطني تجب إعادة بنائه، وقوة لا تزال غير قادرة على ضمان توفر الأمن في جميع أنحاء البلد؛ وسيادة هشة للقانون؛ وتصاعد في

الأعمال الإجرامية، وخصوصاً في بورت - أو - برنس، وانتشار وباء الكوليرا، الذي يمكن له أن يتوطن، بعد موجة ثانية من الارتفاع في حزيران/يونيه الماضي.

وتتناسب المساعي التي ظل يبذلها المجتمع الدولي في هايتي لسنوات عديدة - وليس فقط منذ الزلزال الذي وقع في ٢٠١٠ - مع هذه التحديات. وبالإضافة إلى مساهمتها في البعثة، يزيد إجمالي المعونة التي تقدمها فرنسا لهايتي عن ٣٦٢ مليون يورو للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقد دفع منها بالفعل أكثر من نصف هذا المبلغ. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعما كبيرا أيضا. وتؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به ممثلها.

وسوف نستمر في جهودنا، ليس من أجل الإبقاء على دعم الحياة في هذا البلد إلى أجل غير مسمى، ولكن من أجل تعزيز قدرات الدولة والشعب الهايتي. وسيكون عزم السلطات المنتخبة على تحمل مسؤولياتها، واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، أفضل مقياس لقدرة جهودنا الجماعية على الاستمرار من أجل تحقيق التنمية في هايتي.

وينطبق هذا أيضا على الأمم المتحدة وبعثتها هناك. فسوف نحدد ولاية البعثة في المستقبل القريب. كما تم تعزيز وسائلها حتى تكون قادرة على معالجة الظروف الاستثنائية الناجمة عن الزلزال. فالظروف قد تغيرت، ويتعين علينا أن نأخذ ذلك في الحسبان. كما تغير السياق الإنساني، وتركنا الانتخابات وراءنا. وعليه، فإنه يمكننا أن نخفض عدد الأفراد العسكريين والمدنيين المنتشرين اليوم، دون أن نعرض للخطر قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها أو تحقيق الاستقرار في البلاد. وعلاوة على ذلك، فهذه هي الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام.

ولا يمكننا أن نتجاهل مشاعر الناس فيما يتعلق بوجود القوات الأجنبية في بلادهم، ولا رغبات السلطات المنتخبة. وفي هذا السياق، فإن من المهم أن يكون سلوك الجنود المنتشرين في هذا البلد مثاليا. وبما أن وجود الأمم المتحدة في هايتي، يشكل جزءًا من مسعى طويل الأجل، وأننا نريد لبعثة الأمم المتحدة أن تكون آخر عملية لحفظ السلام يتم نشرها في هايتي، فإننا نأمل في أن يتم ذلك بطريقة تدريجية ومسؤولة.

السيد أمييوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا للسيد ماريانو فيرنانديز أموناتيغوي، على عمله الفعال بصفته رئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أثناء فترة صعبة وحافلة بالتحديات في هذا البلد. ونتمنى له نجاحاً باهراً في منصبه الجديد، ونشكره على العرض المستنير لتقرير الأمين العام (S/2011/540).

وتمثل نهاية الانتخابات الرئاسية في هايتي والانتقال إلى حكومة منتخبة أخرى معلما رئيسيا للتطور السياسي في هايتي، على الرغم من الحدة التي شهدتها تلك العملية. وتتطلب الحاجة إلى تفادي الوقوع في مزالق الماضي اقترانا بالسعي إلى تضميد الجراح الناجمة عن العملية السياسية أن تمضي الحكومة الجديدة في تعزيز جهودها على وجه السرعة.

لكن، وفي حين يرتقي الرئيس مارتيللي إلى مستوى التحديات الهائلة التي ينطوي عليها منصبه، فإن دعم الشعب الهايتي له يظل هاماً للغاية. وتطالب التحديات التي تواجهها البلد قادة هايتي بأن تكون لهم إرادة مشتركة موحدة. وعليهم، أكثر من أي وقت مضى، إثبات رغبتهم في امتلاك عملية التعافي الوطني. ومن واجبهم الالتزام بالديمقراطية والسلام والاستقرار الوطني عبر إنهاء حالة الجمود السياسي الحالي في تعيين رئيس وزراء جديد. وفي الواقع، فإنه لا يمكن تنفيذ مهمة إعادة بناء هذا البلد بطريقة ناجحة في ظل وجود الانقسامات الحالية.

ويتطلب تنفيذ خطة التعافي والتنمية الوطنية الهايتية وجود مؤسسات أمنية قوية وذات عزم، من شأنها معالجة تزايد خطر السطو المسلح والجريمة المنظمة. وتحتاج الشرطة الوطنية الهايتية إلى موارد كافية تمكنها من الاضطلاع بواجب إنفاذ القانون الدستوري. فهي بحاجة إلى المعدات الأساسية، والدعم اللوجستي، والمساعدات الضرورية الأخرى، التي تمكنها من تعزيز جهود عملياتها، والتغلب على التحديات الأمنية الهائلة التي يواجهها البلد. ونرى أن تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرتين ٤٩ و ٥٠ من تقرير الأمين العام سوف يقطع شوطا طويلا في معالجة الشواغل الأمنية على نحو شامل في هايتي.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدعم هايتي في تطوير قدراتها ومواردها اللازمة لإدارة حدودها بطريقة ملائمة. والانسحاب الجزئي لأفراد الشرطة والأفراد العسكريين التابعين للبعثة ينبغي ألا يعرض للخطر الظروف الأمنية الحالية ويمس بقدرة البعثة على إجراء تعديلات على ولايتها.

وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل إعادة هايتي إلى حالة ما قبل الزلزال، فمن المشجع أن الأحوال الإنسانية في البلد قد تحسنت تحسنا كبيرا منذ أن بدأت جهود التعافي. ولا ريب في أن تدفقات الأموال الهائلة من الجهات المانحة والمجتمع الدولي والتعهدات المدفوعة عبر مبادرات المساعدات الدولية قد كان لها دور حاسم في ذلك. ونأمل في أن يساعد إطلاق مشروع الإسكان، بدعم من البنك الدولي، وكذلك مبادرة الإسكان الحكومية الهادفة إلى بناء ٢ ٠٠٠ مسكن في بورت – أو – برانس، في تحسين الظروف الحالية التي يعيش فيها أكثر من ١ مليون شخص من المشردين داخليا ممن لا يزالون في ملاجئ الطوارئ داخل العاصمة بورت – أو – برنس وضواحيها. نتوقع أن تزيد هذه المبادرات من تخفيف اكتظاظ أكثر من ١ ٠٠٠ موقع من مواقع الأشخاص المشردين داخليا وتوفر أماكن إقامة دائمة يمكن أن تتحمل الأحوال المناخية القاسية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالشركاء الإنسانيين على جهودهم في توزيع مواد الإغاثة والتنسيق مع السلطات الهايتية في تنفيذ برامج البلد ذات الأولوية. والواقع، أن فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يسرا تقديم استجابة إنسانية قادرة على ترسيخ تعافي هايتي وتنفيذ برامجها.

وإدراكا للتحديات المتواصلة، يجب ألا يحول المجتمع الدولي تركيزه عن هايتي. يجب أن نواصل في جهودنا الثنائية والمتعددة الأطراف مساعدة هايتي في النمو على نحو أسرع وأفضل بعد الآثار المدمرة للزلزال ووباء الكوليرا. إن استمرار المانحين في الوفاء بالتبرعات التي لم تسدد والاستجابة بشكل موات أيضا للنداء الموحد لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام ٢٠١١، من شأنه أن يساعد في ذلك.

وفي حين يلتزم المجتمع الدولي اليقظة، لا بد من أن تتولى الحكومة المسؤولية عن عملية الاستقرار في هايتي وملكيتها بالكامل عن طريق تعزيز توفير المتطلبات الأساسية وتقليل اعتماد البلد على الدعم الدولي. إن دور الأمم المتحدة – ولا سيما البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – في قيادة وتنسيق الجهود الدولية في هايتي، جدير بالثناء إلى حد كبير.

ويسر نيجيريا أن تكون وحدة الشرطة التابعة لها جزءا من البعثة التي تواصل الاضطلاع بامتياز بولايتها في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ولذلك أحيي شجاعة وتفاني وتضحيات الرجال والنساء الشجعان في البعثة والعاملين في المجال الإنساني في هايتي. وفي هذا الصدد، نرحب بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة.

السيد باربـاليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتناننا للسيد فيرناندیز أموناتيغوي على إحاطته الإعلامية المستفيضة اليوم وأن أهنئه على تولي منصب الممثل الخاص. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثل الخاص السابق إدمون موليه على مساهمته ومشاركته المهمتين خلال فترة صعبة حقا بالنسبة لهايتي.

ونثني على النقل السلمي التاريخي الأول للسلطة في هايتي ونتمنى للرئيس المنتخب حديثا ميشيل جوزيف مارتلي كل النجاح في الاضطلاع بواجباته والتصدي للتحديات الجسيمة التي تنتظره.

وتعرب البوسنة والهرسك عن قلقها حيال الجمود السياسي الحالي في تشكيل حكومة جديدة وتحديد عملية إصلاح دستوري واضحة. يهدد هذا الجمود السياسي النجاح الديمقراطي الأخير وأي تقدم صوب استقرار دائم في البلد. وندعو الزعماء السياسيين الهايتيين إلى تعزيز جهودهم من أجل سد الفجوة السياسية وإيجاد حل توافقي بغية إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق سياسي. ونعرب أيضا عن تأييدنا الكامل للجهود والأنشطة التي يضطلع بها الممثل الخاص بهدف التوصل إلى توافق سياسي.

ورغم أن الحالة الأمنية في هايتي هادئة نسبيا، لا يزال يساورنا القلق في ما يتعلق بالاتجاهات الإجرامية في أعقاب الزلزال، خاصة الزيادة في جرائم القتل والعنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس والخطف. وكانت هناك كذلك حالات استخدم فيها الأطفال كجنود. ونحث حكومة هايتي على اتخاذ إجراءات صارمة لمنع هذا العنف وكفالة تقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة.

تدرك البوسنة والهرسك أهمية وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وأنشطتها في صون الاستقرار والأمن هناك، مع التركيز على الجولة الثانية من الانتخابات ومرحلة ما بعد الانتخابات في وقت تشهد فيه الحالة توترا نظرا لاحتمال حدوث اشتباكات بين المعارضين السياسيين ومؤيديهم.

ونثني على البعثة في متابعة هدفها الأمني الاستراتيجي المتمثل في إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيزها. إن التقدم المحرز في بناء المؤسسات والقدرات واضح. لكن، الشرطة الوطنية الهايتية لم تكتسب بعد القدرة والقوة الكافيتين لضمان أمن مواطني البلد.

مر أكثر من عام ونصف العام منذ الزلزال المدمر في هايتي، لكن الهايتيين ما برحوا يعانون عواقبه. لا يزال هناك أكثر من ٦٣٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا، يعيشون أساسا في المخيمات. ويزداد تفاقم الظروف المعيشية القاسية بالفعل بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وانخفاض تمويل الجهات المانحة. ونغتنم هذه الفرصة كي نناشد الجهات المانحة مواصلة دعمها لهايتي حتى يتسنى للبلد إرساء الاستقرار والأمن.

ويساورنا القلق أيضا إزاء ظهور حالات الكوليرا من جديد، على الرغم من أن معدل الوفيات ينخفض ببطء فيما يبدو. يجب بذل المزيد من الجهود من جانب حكومة هايتي والمنظمات الإنسانية الدولية في مجال الأنشطة الوقائية، من قبيل توفير خدمات الصرف الصحي والمياه النقية.

لا بد من أن تمضي السلطات التنفيذية والتشريعية الهايتية قدما في بناء المؤسسات، ولا سيما في مجالات الأمن وسيادة القانون والعدالة. ولا بد أيضا من أن تبذل ما في وسعها لتحسين الأحوال المعيشية لمواطني هايتي عن طريق توفير الخدمات الأساسية والإسكان والتعليم. إن المساعدة والدعم من جانب المجتمع الدولي للسلطات الهايتية في هذه العملية الصعبة يكتسيان أهمية حاسمة. ولذلك نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة سنة أخرى، مع تعديل دور

البعثة من خلال تقليص الزيادة في القدرات وزيادة القدرات المؤسسية للسلطات الهايتية.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماريانو فيرنانديز أموناتيغوي، وأتمنى له كل النجاح في دوره. وأشكره على إحاطته الإعلامية الممتازة. وأتوجه أيضا بكلمة شكر خاصة إلى السيد إدمون موليه على كل ما أنجزه. وأود أيضا أن أرحب بوجود زميلنا ممثل هايتي بيننا.

تتعلق مناقشتنا اليوم بنشاط بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال الأشهر الخمسة الماضية وكذلك بالحالة في هايتي والتحديات التي تواجهها: الأمن وإعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مؤسساتها وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان – أساسا بناء دولة ديمقراطية حديثة. سألتزم الإيجاز لأنه تم بالفعل تناول النقاط الأساسية في البيانات السابقة.

إننا نرحب بالتحول الديمقراطي الذي حدث في هايتي. إذ يجري إرساء الديمقراطية في البلد رغم الصعوبات. ونأمل أن يتم قريبا تجاوز الجمود في تعيين رئيس وزراء حتى يتمكن الساسة الهايتيون من التركيز على عملية إعادة البناء والتنمية في ظل ظروف من شأنها أن تعزز ثقة الهايتيين في مؤسساتهم الديمقراطية.

يشكل الأمن قضية محورية في هايتي منذ فترة طويلة. ونلاحظ أن قوة الشرطة الوطنية الهايتية جرى تعزيزها، لكن أداءها يتعرض لقيود شديدة نتيجة ”النقص في المعدات الأساسية واللوجستيات“ (S/2011/540 الفقرة ١١). ونرى أن التعاون بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية ينبغي أن يعتمد بشكل متزايد على التدريب والبناء المؤسسي. إن السلام والأمن هما قبل كل شيء مسؤولية شعب وسلطات هايتي، الدولة المستقلة ذات السيادة. لا يمكن أن يحل المجتمع الدولي محل هذه المؤسسات الوطنية ولا يمكنه سوى دعم جهود إرساء الاستقرار التي يبذلها الهايتيون أنفسهم.

لا تزال حماية حقوق الإنسان والحالة الإنسانية مصدر قلق خاصا لنا. تواصل البعثة التعاون مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان بغية مساعدة المؤسسات الهايتية في إدماج حماية حقوق الإنسان في أنشطتها اليومية بصورة أفضل. إن الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات الهايتية، بالنظر إلى الصعوبات الهائلة، تستحق كل تقدير، لكن يبدو أن ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية في هذا المجال الأساسي المتمثل في إرساء سيادة القانون. ولا يزال تهميش الفئات الشديدة الضعف والعدد الكبير من الأشخاص المشردين داخليا والعنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس يشكل أيضا مصدر قلق بالغ.

لقد سبق وقيل الكثير عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في دعم المؤسسات العامة والانتعاش الاقتصادي ومكافحة العنف المجتمعي والاستجابة لوباء الكوليرا. ولذلك لن أتناول هذه المسائل. غير أن المهم هو أن يواصل المجتمع الدولي تضامنه مع شعب هايتي. وهذا التضامن المتواصل ضروري لكفالة التنسيق والاتساق في هذه الجهود.

ومن المؤكد أن تكيف بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مع الحالة الجديدة ستستمر في الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الإطار، وبالتعاون الوثيق مع السلطات الهايتية المطلوب منها الاضطلاع على نحو متزايد باختصاصاتها ومسؤولياتها.

وفي الختام، تؤيد البرتغال التوصيات التي قدمها الأمين العام وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمدة سنة واحدة. وأود أن أؤكد للأعضاء وممثل هايتي دعم البرتغال لاستقرار بلدكم والعمل على زيادة تنميته.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب، كما فعل المتكلمون الذي سبقوني، عن تقديري للمبادرة بعقد هذه المناقشة، وأشكر السيد ماريانو فيرناندیز أموناتيغوي، الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، على إحاطته الإعلامية المفصّلة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وسيتناول بياني جوانب انعدام الأمن السياسي والحالة الإنسانية وإعادة إعمار هايتي.

على الجبهة السياسية، يشعر بلدي بالسرور لإجراء أول انتخابات ديمقراطية ناجحة أفضت إلى انتخاب الرئيس ميشيل جوزيف مارتيللي في ٢٠ آذار/نيسان. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بنضج الشعب الهايتي وكذلك الدعم الذي قدمته له بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشركاء الدوليون الآخرون.

ويود وفدي أن يشيد أيضا بالتعديلات الدستورية الأخير وترشيح رئيس المحكمة العليا. ورغم ذلك، نشجع جميع الجهات السياسية الفاعلة في البلد على الاستمرار في العمل معا من أجل التعجيل في تشكيل الحكومة وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية الضرورية لاستعادة سيادة القانون والهدوء السياسي والمناخ الاجتماعي. وسيفضي تشكيل الحكومة أيضا إلى حل المسائل الأمنية.

وإذ أنتقل الآن إلى الحالة الأمنية، نشعر بالسرور إزاء الدور الرئيسي الذي اضطلع به الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. فهؤلاء الأفراد أسهموا أيضا إلى حد كبير في عملية نقل السلطة على نحو فعال وذلك للتصدي للتحديات الأمنية العديدة بما فيها الجريمة المنظمة والاغتصاب والهجمات والاختطافات. ومن هذا المنطلق، لا يزال يساور وفدي بالغ القلق إزاء عدد الاختطافات والهجمات على موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ولذلك، نقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم للبعثة بمستوياتها الحالية من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لضمان تقديم الدعم لشرطة هايتي الوطنية من أجل كفالة ضمان قدرتها على حماية الأشخاص المشردين داخليا والفئات الضعيفة.

ويرى بلدي أنه من الضروري أيضا، في نقل المسؤوليات الأمنية، تعزيز تدريب وقدرات أفراد الشرطة في مختلف مجالات إدارة الحدود والأمن الانتخابي. ونؤيد تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا في جميع حالات العنف الجنسي. ونؤيد أيضا اعتماد خطة العمل الاستراتيجية التي مدتها ثلاث سنوات والتي تهدف إلى مكافحة تلك الآفة.

وإذ أنتقل الآن إلى الحالة الإنسانية، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار تفشي وباء الكوليرا بالرغم من الجهود الجديرة بالثناء للحد من حجم هذا الوباء. وفضلا عن ذلك، لا يزال يساور وفدي بالغ القلق حيال حالة الأشخاص المشردين داخليا في المخيمات. وفي هذا السياق، ترحب غابون بشروع الرئيس مارتيللي بمشروع بإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا من المخيمات الستة الرئيسية في منطقة بورت – أو – برنس.

أما بخصوص إعادة الإعمار، لقد نفذت مشاريع عديدة منذ وقوع الزلازل. ويرحب وفدي بمشروعات البنى التحتية والمعدات الجارية وكذلك البرامج التي تقوم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بتنفيذها على نحو مشترك مع فريق الأمم المتحدة القطري بالتعاون مع صندوق إعادة إعمار هايتي. إن الانتعاش الاقتصادي – الذي ندعو جميع شركاء هايتي في التنمية إلى المشاركة فيه – سيساعد في توفير فرص العمالة، التي لن تعمل على تحسين الظروف المعيشية للهايتيين فحسب، بل أيضا ستؤدي إلى الحد من معدل الجريمة.

وفي الختام، تؤيد غابون تأييدا تاما خفض عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بوصفه خطوة في نقل المسؤوليات إلى السلطات الهايتية على نحو مضطرد. ونؤيد أيضا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حسبما أوصى الأمين العام. ومن جانبها، ستواصل غابون دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هايتي من أجل مساعدة البلد على استعادة السلام والازدهار والاستقرار.

السيد جوكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام فيرناندیز أموناتيغوي لإحاطته الإعلامية بشأن الحالة في هايتي.

وبالرغم من التحديات الصعبة التي يواجهها البلد، فإنه مما يثلج الصدر أن قيادته وشعبه، وبالدعم الفعال من المجتمع الدولي، قد تمكنا من تحقيق استقرار الحالة بصورة مضطردة. ونأمل أن يواصل الرئيس مارتيللي انتهاج الخطوات الحقيقية الرامية إلى الشروع فورا في عملية حوار وطني، وكذلك استدامة الاتجاهات الإيجابية الحالية في تنمية البلد. ويدعو بلدي جميع الجهات السياسية الفاعلة في هايتي إلى إظهار الحد الأعلى من الهدوء وضبط النفس وحل نزاعاتها من خلال الآليات القانونية وحدها.

إن حجم المساعدة الدولية المقدمة لهايتي تحت إشراف الأمم المتحدة غير مسبوق. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الجماعة الكاريبية للتغلب على الأزمة المتعددة الجوانب في هايتي.

ويشاطر وفدي الأمين العام النتيجة التي خلص إليها والواردة في تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2011/540) وهي أن الحالة في هايتي تتحسن بصورة تدريجية ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى العمل الذي يقوم به حفظة السلام والأفراد المسؤولون عن إنفاذ القانون. ومع ذلك، لا تزال المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للحالة في هايتي صعبة.

إن الهيئات الوطنية المعنية بإنفاذ القانون ليست مستعدة بعد لتحمل كامل المسؤولية عن حماية المدنيين. وينبغي استمرار الجهود الدولية المبذولة لتقديم المساعدة الشاملة لهايتي، خاصة ما يتعلق منها بتعزيز مؤسسات الدولة، وذلك لكفالة أن يتمكن الهايتيون بمفردهم في المستقبل من حل جميع المسائل المتعلقة بالأمن وإعادة الإعمار وضمان تحقيق التنمية المستدامة في بلدهم.

وينبغي، بالطبع، أن تضطلع المؤسسات الوطنية بأدوار القيادة بخصوص تحديد الأولويات في تلك المجالات. ولا بد من تقديم جميع المساعدة لهايتي على أساس الاحترام غير المشروط لسيادة الدولة.

السيد دي لورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن استهل بياني بتقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام ماريانو فيرناندیز أموناتيغوي، على الملاحظات المفيدة التي قدمها بشأن الحالة في هايتي.

إن الولايات المتحدة تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمدة سنة أخرى وفق الشروط ذاتها لولاية عام ٢٠١٠ بصورة عامة. وتعمل البعثة دون كلل في هايتي لاستعادة بيئة آمنة ومستقرة والنهوض بالعملية السياسية وتعزيز مؤسسات حكومة هايتي وهياكل سيادة القانون، وكذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. لقد قدمت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي دعما أمنيا ولوجستيا هاما أثناء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وقدمت الدعم للبرامج المصممة لتعزيز سيادة القانون وقامت بعمل بناء القدرة مع الشرطة الوطنية الهايتية من خلال خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية.

وتود الولايات المتحدة أن تشيد بدور الأمم المتحدة في الانتخابات السابقة وتشدد على أهمية مساعدة الأمم المتحدة في الجولة التالية من الانتخابات الوطنية والمحلية الجزئية في هايتي. وتؤيد الولايات المتحدة الأمين العام في توصيته بتخفيض كتيبتي المشاة وبتخفيض قوام وحدة الشرطة المأذون به والبالغ ١ ١٥٠ شرطيا، ولكنها تنوه بأن قواعد الاشتباك المشددة للقوات المتبقية من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) تظل مهمة للتعامل مع الحالة الأمنية السائدة في هايتي، المستقرة ولكن الهشة. والولايات المتحدة تؤمن بأن أي قرار مستقبلي بتحديد حجم بعثة هايتي يجب أن يستند إلى الظروف الأمنية على أرض الواقع. ونشيد بالعمل الذي أنجزه فريق الأمم المتحدة للتقييم الأمني وأسفر عن تلك التوصيات، ونعرب عن أملنا أن يستمر التقدم في هايتي.

وتتفق الولايات المتحدة مع الأمين العام في استنتاجه أن الشرطة الوطنية الهايتية تحسنت في بعض الجوانب ولكنها لم تبلغ بعدُ القدرة على تولي المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن الداخلي. ويلزم الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية أن تضعا معا نموذجا منقحا جديدا لخطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية لعام ٢٠٠٦ وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع هايتي على الأخذ بزمام جهود الإصلاح وعلى تولي القيادة فيها. ونحث السلطات في هايتي على التوصل إلى الاتفاق بشأن تعيين النساء والرجال الذين برهنوا على النزاهة والأهلية لشغل المناصب الوزارية. وتحث الولايات المتحدة السلطات في هايتي على الوفاء بتعهدها بملء جميع الشواغر الستة في المحكمة العليا بحلول ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وذلك التعهد الذي قطعه رئيس جمهورية هايتي يجب الوفاء به من أجل تمكين السلطة القضائية في هايتي من مزاولة أعمالها.

ونحث السلطات في هايتي على أن تخصص في الميزانية موارد كافية وعلى أساس دائم من الميزانيات المحلية لمؤسسات الشرطة الوطنية الهايتية، لا سيما استحداث النظم التي تمكن الشرطة الوطنية من أن تزاول أعمالها بنفسها. وتحث الولايات المتحدة الشرطة الوطنية الهايتية على أن تقدم الدعم التام لمكتب المفتش العام وأن تتيح له الموارد اللازمة للمساعدة في التحقيقات في المزاعم بسوء السلوك على جميع مستويات الشرطة. وتحث الولايات المتحدة حكومة هايتي على القضاء على الإفلات من العقاب ومقاضاة من يسيئون استخدام السلطة. وإننا نؤمن بأن المسؤولين الرسميين الهايتيين الذين يتمتعون بما يكفي من الشجاعة لإجراء التحقيقات وجمع الأدلة ضد الذين يعملون بمنأى عن العقاب يجب السماح لهم بأن يمارسوا مهامهم بموجب القانون دونما تدخل سياسي في الإجراءات القانونية الأصولية. وإننا نشعر بخيبة الأمل من توقف الشرطة الوطنية الهايتية عن فحص السجلات الشخصية لكشف التجاوزات في سلوك طلاب كلية الشرطة، حسبما نوه به تقرير الأمين العام. وتحث الولايات المتحدة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية على مضاعفة جهودهما في مجال فحص السجلات الشخصية للطلاب. وإننا نعتقد أن فحص سجلات السلوك الشخصي للطلاب يجب أن لا يقتصر على فترة بدء الطالب أو الطالبة حياتهما المهنية، بل يجب أن يستمر في جميع مراحل الحياة المهنية، على الأقل عند الترقية إلى رتبة أعلى، حتى يصبح وسيلة وقائية فعالة فيما يتصل بالإفلات من العقاب.

وتواصل الولايات المتحدة الاضطلاع بدور رائد في الجهود الدولية المبذولة للحيلولة دون تورط حفظة السلام والشرطة العسكريين والأفراد المدنيين التابعين للأمم المتحدة لا في استغلال الناس الضعفاء الذين أُرسِلوا لحمايتهم ولا في مضايقتهم. وقد اتخذت الأمم المتحدة عدة خطوات بالغة الأهمية في السنوات الأخيرة لوضع وتنفيذ سياسة عدم

التسامح المطلق بشأن الاستغلال الجنسي والمضايقة الجنسية من قبل أفراد الأمم المتحدة العاملين في مجال حفظ السلام، بما في ذلك إقرار مدونة سلوك تم الترويج لها على نطاق واسع، واستحداث وحدات لمراقبة السلوك وفرض الانضباط في الميدان للإشراف على التدريب وإجراء التحقيقات الأولية ومؤازرة الضحايا. واقترانا بذلك نشعر بعميق القلق من الاتهامات الأخيرة بسوء السلوك السافر من قبل أفراد في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونرحب بالالتزام الرسمي لأوروغواي بإجراء تحقيقات كاملة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في الحادثة.

ويوصي الأمين العام بالإبقاء على الوحدات الهندسية التابعة لبعثة هايتي التي كان المجلس قد وافق عليها في أعقاب الزلزال. وتؤيد الولايات المتحدة تلك التوصيات. ونشيد بالكتائب الهندسية العسكرية على العمل في إطار خطط حكومة هايتي والوكالات الإنمائية المدنية. ونلاحظ مع التقدير مختلف أوجه التعاون الخلاق بين الخبراء المدنيين في اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وفريق المهام التابع للعنصر العسكري لبعثة هايتي. ونلاحظ مع التقدير أيضا المساهمة التي يقدمها ذلك في تحقيق الاستقرار.

إن الاستقرار الدائم لن يتأتى بطبيعة الحال من الترتيبات السياسية والأمنية فقط وإنما أيضا من خلال العمل الذي ينجزه كبار المانحين دعما لخطط هايتي الطويلة الأمد لتحقيق التنمية الاقتصادية. ولبلوغ تلك الغاية تشيد الولايات المتحدة بتصويت اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي مؤخرا بالموافقة على المشروع الذي استهلته حكومة هايتي لمساعدة المشردين داخليا من ستة مخيمات في إيجاد السكن في ١٦ حيا من الأحياء السكنية. إن استخدام العودة إلى الأحياء السكنية بدلا من الاكتفاء بالإجلاء من المخيمات نهج إنساني نؤيده تأييدا تاما. وقد عدلت الولايات المتحدة برامجها للمساعدة السكنية حتى تتواءم كلية مع مبادرة حكومة هايتي تلك، وقد ساندنا نهج العودة إلى الأحياء السكنية ذاته في برنامجنا للإسكان بصرف ٦٥ مليون دولار لصندوق تعمير هايتي الذي يديره البنك الدولي. ونحيي موئل الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي على عملها وتقديمهما الخبراء بطريقة تحترم حقوق الإنسان.

السيد فتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مريانو فرنانديز، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، ونعرب عن امتناننا له ولجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) على تفانيهم في العمل.

بعد مرور سنة ونصف على الزلزال المدمر، ما زال شعب هايتي يواجه تحديات تثبط الهمم. لقد تحقق بعض التقدم ولكننا نظل نشعر بالقلق من استمرار محنة سكان هايتي. ورغم الاختتام الناجح والسلمي للانتخابات الرئاسية في هايتي، فإنها ما زالت تعاني من الشلل بسبب الغموض السائد في الساحة السياسية. ويجب على القادة السياسيين في هايتي أن يرتقوا على وجه السرعة إلى مستوى مسؤولياتهم فينهوا الجمود ويبدأوا بالعمل معا. وإن استعادة حكومة هايتي للمصداقية وإبداءها روح الزعامة، وكذلك استعادة شعب هايتي الثقة بنظامه السياسي شروط مسبقة لأي تقدم فعلي. وإن النجاح السياسي والاقتصادي سيعتمد في نهاية المطاف على تعزيز سيادة القانون في جميع مناحي الحياة الاجتماعية. ويشكل الافتقار إلى اليقين في الميدان القانوني أكبر عقبة في طريق زيادة الاستثمار الأجنبي.

تؤدي بعثة هايتي دورا حيويا في صون السلام والأمن والاستقرار في هايتي ويجب عليها أن تواصل الاضطلاع به. ونحن ممتنون لجميع المساهمين بالقوات على جهودهم. وفي الوقت ذاته ينبغي لنا أن ننظر في إجراء التعديلات الممكنة في

عدد أفراد بعثة هايتي وهيكلها، تمشيا مع التقييم الأمني الذي عرض علينا.

لقد شعرنا بالطمأنينة مما سمعناه عن الجهود الجادة التي بذلها المساهمون بالقوات والأمانة العامة على السواء لتطبيق سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح المطلق تجاه سوء السلوك من قبل أفراد البعثة. وهذا يكتسي أهمية قصوى حقا للقبول بقوات حفظ السلام في أي مكان من العالم.

وفيما يتصل بالحالة الإنسانية، نرحب بنتائج التقييم الآني لأثر أعمال المساعدة الإنسانية في هايتي، الذي أُجري برعاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. فتلك النتائج تبين بوضوح قيام الحاجة إلى تعزيز الصلة بين أنشطة الإغاثة والتعمير والتنمية. كما أنها تكشف عن افتقار شديد إلى الآفاق الإنمائية الطويلة الأمد، لا سيما بالنسبة إلى ٦٠٠ ٠٠٠ من السكان الذين ما زالوا يعيشون في المخيمات والملاجئ. وإن البعثة الميدانية لشراكة المنظمات الإنسانية الدولية، المقرر إيفادها إلى هايتي في تشرين الثاني/نوفمبر، ستتيح للدول الأعضاء المشارِكة فرصة أن ترى بنفسها قيمة الأعمال الإنسانية المتعددة الأطراف التي تقودها وتنسقها الأمم المتحدة. وحيث أننا سنتولى الرئاسة الدورية لفريق دعم المانحين التابع لمكتب منسق الشؤون الإنسانية، فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء المشاركة على أن تكفل مشاركة عواصمها في البعثة الميدانية.

ختاما، نتفق مع المتكلمين السابقين بأن استمرار تواجد بعثة هايتي، مع إجراء تعديلات تدريجية، يظل شرطا مسبقا لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد ولإشاعة السلام والأمن في المنطقة.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد فرناندیز على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. نفذت هايتي بتصميم، منذ الزلزال القوي الذي ضربها في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبمساعدة من المجتمع الدولي، إعادة الاعمار بعد الكارثة وعززت الأمن الوطني وبناء المؤسسات بتقدم إيجابي.

شكل أداء الرئيس مارتيللي اليمين في شهر أيار/مايو الماضي نقطة تحول. وتود الصين أن تسجل تقديرها له وأن ترحب به. ونود أيضا أن نشكر منظمة الدول الأمريكية على الدور الإيجابي الذي اضطلعت به في ذلك الصدد. في الوقت الحاضر، لا تزال هايتي تواجه تحديات هائلة في مجالات مثل الاستقرار المستدام وإعادة الإعمار بعد الكارثة. وأود أن أؤكد على ما يلي:

أولا، يشكل الاستمرار في المضي قدما في العملية السياسية لتشكيل حكومة جديدة في أقرب وقت ممكن أولى الأولويات بالنسبة لهايتي. نأمل أن تغتنم الأطراف الفرصة وتقوي الوحدة وتعزز الثقة المتبادلة وتحل المنازعات من خلال المشاورات وتوطد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وتتعلق النقطة الثانية بدعم إعادة إعمار البلد بعد الكارثة في إطار تصديه لوباء الكوليرا. حتى الآن، فإن وتيرة الانتعاش وإعادة البناء في هايتي لا تزال بطيئة. وينبغي للمجتمع الدولي إبقاء اهتمامه منصبا على هايتي والوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمساهمة، والسعي إلى تقديم دعم بناء وتهيئة بيئة مواتية. يتعين أن تنسجم المساعدة الدولية ومشاريع التدريب مع الظروف المحلية والاحتياجات الحقيقية، مع الأخذ في الاعتبار بصورة كاملة آراء الجانب الهايتي. ونرحب بمبادرة الأمين العام لإنشاء فرقة عمل متكاملة رفيعة المستوى لاستعراض نتائج وتوصيات لجنة الخبراء المستقلة بشأن تفشي وباء الكوليرا في هايتي. ونحن نأمل أن نتمكن من تنفيذ التوصيات المناسبة في أقرب وقت ممكن.

والعنصر الثالث هو دعم عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتقدر الصين مساهمة البعثة

في مساعدة هايتي على صون الأمن والاستقرار. وتأمل الصين أن تنفذ البعثة بنشاط ولايتها التي أسندها إليها مجلس الأمن والاستمرار في التركيز على مساعدة هايتي للحفاظ على الأمن والاستقرار، والمضي قدما بعمليتها السياسية والاضطلاع بدور مزدوج في تعزيز قطاع الأمن وبناء القدرات.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بالسيد فرناندیز في المجلس وشكره على إحاطته الإعلامية. ترحب المملكة المتحدة بمناقشة اليوم لتناول الحالة الراهنة في هايتي. أود أن أتناول ثلاثة مواضيع رئيسية في مداخلتي اليوم: الحالة السياسية الراهنة ودور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وتشكيلتها، والعمل الحيوي المطلوب فيما يخص بناء القدرات بغية تحسين مستوى الشرطة الوطنية الهايتية.

ونلاحظ، بشيء من خيبة الأمل، أنه ما زال من المتعذر تعيين رئيس وزراء جديد وتحديد حقائب وزارية. والمأزق يمكن أن يزيد من التوترات السياسية ويؤثر على أجواء الثقة المتزايدة التي سادت في أعقاب الانتخابات وتنصيب الرئيس مارتيللي. إننا نطلب من رئيس البرلمان إظهار المرونة والروح التوفيقية اللازمتين ليتنسى تعيين رئيس للوزراء في المستقبل القريب ويتمكن الهايتيون من أخذ زمام المبادرة بشكل سليم في عملية التنمية.

ونلاحظ بأن هنالك على ما يبدو دعما متزايدا لإعادة تشكيل وجود البعثة من أجل الاستجابة بصورة أكثر فعالية للتحدي الذي تواجهه هايتي. كما أشار إلى ذلك المبعوث الخاص للأمم المتحدة ببل كلينتن في خطابه أمام المجلس في نيسان/أبريل (انظر S/PV.6510)، قد لا تكون القوات أنسب الوسائل لتجسيد أهداف التنمية في الميدان. وقد كان ذلك هو رأي المملكة المتحدة منذ فترة طويلة.

إننا نعتقد بأن هنالك توافقا متزايدا في الآراء بشأن المبدأ المتمثل في أنه ينبغي ألا يكلف حفظة السلام بالقيام بدوري إعادة الإعمار أو التنمية، حيث أن آخرين أقدر منهم على فعل ذلك.

ونرى أن استمرار وجود المهندسين العسكريين التابعين للبعثة في هايتي يعطل الزخم لتدخل سائر الأطراف الفاعلة الأخرى، مما يتسبب، بدوره، في خنق بناء قطاع خاص مدني. نحن نؤمن بأن دور البعثة يتمثل في الحفاظ على السلام والأمن وتوفير بيئة مواتية تكون فيها الوكالات المدنية للأمم المتحدة، بمساعدة المانحين، أكثر تأهيلا للقيام بدور ريادي في إعادة الإعمار والتنمية.

هناك تقارير تبعث على القلق مفادها بأن الكثير من الهايتيين العاديين يعتبرون البعثة على نحو متزايد قوة احتلال. وهناك خطر يتمثل في أن وجودها يمكن أن يصبح عائقا أمام الاستثمار الذي تشتد حاجة هايتي له. وبالتالي، فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن تقرير الأمين العام (S/2011/540) أوصى فقط بتخفيض جزئي للزيادة في القوات.

إننا نعتقد بأن استمرار وجود أعداد كبيرة من القوات يأتي بنتائج عكسية، وبأن ضباط الشرطة، سواء من شرطة الأمم المتحدة، أو بشكل مثالي، الشرطة الوطنية الهايتية، سوف ينظر إليهم على أنهم يشكلون وجودا مخففا وأكثر مراعاة لمشاعر الناس في شوارع هايتي. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مفتاح التقدم هو قدرة السلطات الهايتية على الحفاظ على القانون والنظام الداخليين. وكما يسلم بذلك تقرير الأمين العام، فإن قوة الشرطة الوطنية الهايتية التي تصلح للغرض تمثل حجر الزاوية في استراتيجية خروج البعثة في نهاية المطاف.

وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نرحب بتخرج الدفعة الجديدة من طلبة الشرطة مؤخرا في أيار/مايو من هذا

العام. ويجب على مجلس الأمن الحفاظ على ذلك الزخم من خلال تمكين بعثة الأمم المتحدة لجعل إصلاح الشرطة الوطنية لهايتي أولويتها القصوى. وفي ذلك الصدد، فإننا نتطلع إلى المرحلة التالية لخطة إصلاح الشرطة، وندعو حكومة هايتي إلى المشاركة بصورة كاملة في ما ينبغي أن يكون جهدا مشتركا لبناء القدرات.

وبينما يجري القيام بذلك، نتفق مع الأمين العام بأن هايتي سوف تحتاج إلى الدعم المستمر من جانب البعثة والمانحين الدوليين لتعزيز قدرات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية لديها. وهذا يعني زيادة الاستثمار في التنمية، بما في ذلك زيادة الموارد المتاحة لفريق الأمم المتحدة القطري، الذي أوضح الأمين العام بأنه يكتسي أهمية حاسمة لكفالة ألاّ يوجد تقليص البعثة فراغا في نهاية المطاف. ولذلك من الضروري أن نستجيب رد جميعا ونستكشف كيف يمكن للأطراف الفاعلة غير العسكرية، من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها، أن تساعد هايتي بشكل أفضل.

تتشاطر المملكة المتحدة تصميم الجميع هنا اليوم لضمان أن تختتم البعثة ولايتها بنجاح -- والنجاح، بالطبع، يعني انتفاء ضرورة عودة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إلى هايتي. وبينما تدخل هايتي عهدا جديدة، من المهم أن يستجيب المجتمع الدولي وفقا لذلك للتأكد من أنها يمكن أن تقف على قدميها. وسوف نستمر في العمل مع الأمم المتحدة وغيرها لدعم ذلك الهدف.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في شكر الممثل الخاص للأمين العام مريانو فرناندير أمونتغي على إحاطته الشاملة بشأن التطورات الأخيرة في هايتي وتقرير الأمين العام (S/2011/540). حققت هايتي تقدما بطيئا لكن مطردا صوب الانتعاش، منذ الزلزال المدمر الذي ضرب البلد يوم ١٢ كانون الثاني/يناير من العام الماضي.

على الرغم من وفاة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، بمن في ذلك موظفون مدنيون، وتدمير العاصمة بورت - أو - برانس، أظهر الهايتيون عزما وتصميما كبيرين على إعادة بناء بلدهم. ويحتاج الهايتيون إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي في هذه المرحلة الحرجة من الانتعاش وإعادة الإعمار لتحسين الحوكمة، وايجاد فرص العمل وإجراء إصلاحات شاملة، بما في ذلك في قطاعي الشرطة والقضاء.

لقد أثبتت الأجواء السلمية نسبيا التي أجريت فيها العملية الانتخابية ونقل السلطة بعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية حيوية المجتمع الهايتي. كما أعطى الدور الذي أدته المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية، في المراحل اللاحقة للانتخابات مصداقية للعملية برمتها. إننا نشارك الآخرين في تهنئة الرئيس الجديد، ميشيل جوزيف مارتيللي، على استلام السلطة من الرئيس المنتهية ولايته روني بريفال غارسيا، وأثمن له النجاح في مساعيه لاستعادة الاستقرار السياسي والقيام بإعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي.

لكن التأخير في تشكيل الحكومة الجديدة، أبطأ جهود الإنعاش، ويمكن كذلك أن يؤثر على الحالة الأمنية الهشة. وهناك قرابة ٦٣٤ ٠٠٠ من المشردين داخلياً يعيشون في ملاجئ مؤقتة، ويعتمدون على تلقّي المساعدات من أجل البقاء على قيد الحياة. وحقيقة أن مجرد ٤٧ ٠٠٠ منهم غادروا تلك المخيمات منذ آذار/مارس تؤكد أهمية الإدارة الفعالة والحاجة إلى التعجيل في بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتيسير عودتهم.

وخفض التمويل من الجهات المانحة يؤثر أيضاً على جهود إعادة الإعمار. ومن الواضح أن ثقة الجهات المانحة قد

تآكلت بفعل عدم الاستقرار السياسي في بداية السنة، والمأزق الحالي في تشكيل الحكومة. وتلك التطورات، إلى جانب زيادة أسعار المواد الغذائية والبطالة، تجعل السكان المتضررين عرضة للعنف والاستغلال.

وإذا أريد لهايتي أن تتعافى بسرعة من آثار الكوارث التي وقعت في العام الماضي، يجب على القيادة السياسية أن تظهر المرونة بغية تحقيق الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها والتي تلزم لتحسين الظروف المعيشية للشعب الهايتي. لذلك، من المهم كخطوة أولى أن يضع القادة السياسيون خلافاتهم جانباً بغية التوصل إلى تسوية بشأن تشكيل الحكومة.

إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تؤدي دوراً يستحق الثناء منذ بداية ولايتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار الشاملين. فالزلزال والجهود الإنسانية الكبيرة الناتجة عنه، فضلاً عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية، أمور تخلق تحديات جديدة. لقد بذلت بعثة الأمم المتحدة جهوداً ممتازة، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مباشرة في أعقاب الزلزال المأساوي الذي وقع، وكفلت أيضاً إجراء انتخابات سلمية هذا العام.

وأذكر أيضاً إسهام أفراد الشرطة الهندية المنتشرين مع البعثة، الذين يصل عددهم حالياً الى ٤٧٠ فرداً في ثلاث وحدات، اثنتان منها نشرتهما الهند بعد الزلزال، بناء على طلب الأمم المتحدة. ومما يدعو الى الارتياح أنه بينما سيظل دور بعثة الأمم المتحدة حاسماً في المستقبل القريب، فإن المؤسسات الوطنية الهايتية تضطلع تدريجياً بأدوار أكبر، في سبيل أن تتولى مسؤوليات بعثة الامم المتحدة في نهاية المطاف.

إزاء هذه الخلفية، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تركز جهودها على دعم العملية السياسية، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات الوطنية الهايتية.

لذلك، نتفق مع توصية الأمين العام بخفض جزئي لقدرات البعثة التي زيدت بعد الزلزل أو تصفيتها تدريجياً. كما نؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، مثلما أوصى به الأمين العام.

إن اندلاع وباء الكوليرا الذي يؤثر على سكان هايتي أدى أيضاً إلى ادعاءات جامحة حول أصله. ويسعدنا أن نلاحظ أن فريق الخبراء المستقل الذي عيّنه الأمين العام للتحقيق في هذه المسألة لم يجد أي مصداقية في تلك الادعاءات. وبينما تستمر الجهود لمكافحة الكوليرا، هناك حاجة إلى التركيز على توفير المياه النظيفة الصالحة للشرب، وتحسين الأوضاع الصحية للسكان بغية تجنب تكرار اندلاع هذا الوباء على نحو منتظم.

ولقد اسهمت الهند اسهاماً متواضعاً في الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية لمواجهة الوضع هناك. ففي أعقاب الزلزال مباشرة، قدمت الهند مبلغ ٥ ملايين دولار نقداً إلى حكومة هايتي لتنفقها على تدابير الإغاثة كرمز لتضامنها مع شعب هايتي. وقدّمت الهند أيضاً مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، استُعمل بشكل جيد في المراحل الأولى من أعمال الانتعاش في هايتي.

ونقوم أيضاً بتنفيذ مشروع إدارة النفايات كجزء من المبادرة المشتركة بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب من رئيس هايتي، ستدعم حكومة الهند تشييد ٥٠٠ وحدة سكنية منخفضة التكلفة.

وفي الختام، إن الدعم المتواصل من المجتمع الدولي، مقترناً بالحكم المستقر والفعال في هايتي، سيساعد الشعب الهايتي في التغلب على المشاكل التي يواجهها حالياً. ونأمل أن تفعل هايتي ذلك قريباً، وتتجه نحو تحقيق الاستقرار والتنمية.

الرئيس: أتول الآن بيانا بصفتي الوطنية.

أود أولاً أن أتوجه بالشكر إلى السيد إدمون موليه على ما قدمه من خدمات وتضحيات خلال عمله ممثلا للأمين العام في هايتي، في فترة اتسمت بتحديات وصعوبات كبيرة. كما أرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام السيد مريانو فرناندير، متمنيا له النجاح في مهمته خلال هذه الفترة الانتقالية الحاسمة في تاريخ هايتي.

ستبقى في ذاكرة الشعب الهايتي لفترة طويلة المآسي الأليمة التي شهدها خلال عام ٢٠١٠، من كوارث طبيعية وأزمات سياسية واقتصادية، بدءا بالزلزال وصولا إلى انتشار وباء الكوليرا الذي أودى بحياة الآلاف حتى الآن.

غير أن هناك جانبا مضيئا يبعث على الأمل، ويتمثل بالخطوات الكبيرة التي خطتها هايتي على طريق بناء نظامها الديمقراطي، وكان آخرها الانتخابات التي جرت في جو مقبول من الهدوء والاستقرار، ونقل السلطة سلميا إلى الرئيس مارتيللي. ويقتضي الحفاظ على هذه المكاسب وعدم تقويضها، والخروج من حالة الجمود السياسي الناتج عن عدم التمكن من تعيين رئيس جديد للحكومة منذ أربعة أشهر. وعليه، نناشد جميع الأطراف الإسراع في تعيين رئيس للوزراء، وتأليف حكومة جديدة تكون قادرة على التصدي للتحديات والمصاعب الضخمة التي تواجه هايتي على صعيد إعادة الإعمار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء مؤسسات الدولة.

كما نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ونؤيد تمديد ولايتها، وندعم الجهود الآيلة إلى إعادة بناء القدرات البشرية الأمنية والمدنية، ونأمل ألا يتأثر ذلك بقرار تخفيض عدد أفراد البعثة من الجنود والشرطة العام القادم.

وأخيرا، نؤكد وقوف لبنان مع المجتمع الدولي في مسيرة إعادة بناء هايتي وإقامة شراكة دائمة واستراتيجية معها تقود إلى مستقبل أفضل لهذا البلد. ونناشد الدول المانحة التي أظهرت تضامنها مع شعب هايتي وحكومتها، أن تواصل تقديم الدعم والإغاثة في جميع المجالات.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد كازو (هايتي) (تكلم بالفرنسية): نيابة عن حكومتي وشعب هايتي، اللذين أتشرف بتمثيلهما، اسمحوا لي أن أبدأ بإعادة التأكيد على أحر تهانينا لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر المفعم بمختلف الأحداث والتوقعات. ونود أيضاً أن نعرب عن ثقتنا بالمجلس، الذي ما زال مكرساً نفسه لتقديم الإسهامات من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين الضروريين جداً لكفالة الانسجام بين السكان والتنمية.

وأود شخصياً أن أشكر السيد مريانو فرناندير أموناتيغوي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأن أهنئه على إحاطته الاعلامية الممتازة. وأكرر الدعم الكامل له من هايتي حكومة وشعباً على عمله النبيل والصعب للغاية.

في ٢٠ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6471)، أعربت باسم جمهورية هايتي عن التقدير لتعاون الأمم المتحدة، وشددت على أهمية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. فوجود البعثة على أرض الواقع قد ساعد إلى حد كبير في تكملة العدد المنخفض من الشرطة الوطنية الهايتية، وساهم في إضفاء الطابع المهني عليها. وبينما ننظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2011/540)، الصادر في ٢٥ آب/أغسطس، تظل هذه المشاعر ائمة وستبقى معنا ونحن نتحرك إلى الأمام.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن مختلف الأعمال المشينة التي لا توصف أثارت الشكوك حيال بعض موظفي البعثة،

وأن العديد من الهايتيين عبروا عن انتقادهم لها. والمفرح أن تلك المسائل قد تصدى لها بعجالة الأمين العام، الذي أوفد على وجه السرعة بعثة لتقصي الحقائق على أرض الواقع بغية العمل مع السلطات الهايتية وبعثة الامم المتحدة لمعرفة الحقيقة. وفي ذلك الصدد، لا يسعنا إلاّ أن نشيد بالأمين العام بان كي – مون لاتخاذ إجراءات سريعة. وهنا، أود التأكيد على كلمات السيد جيرار غورغس، رجل المحاماة الكبير ورجل الدولة العظيم في هايتي الذي مثّل مدّعىً عليه في محاكمة تاريخية حظيت بشهرة واسعة: ”إذا أريد البحث عن الحقيقة في قعر البئر، علينا إذاً أن نذهب إلى قعر ذلك البئر للبحث عن الحقيقة“.

يظهر التقرير المعروض علينا اليوم أن الحالة تحرز تقدماً نوعا ما. ولست بحاجة لأن أذكِّر بأنه صار لهايتي منذ ١٤ أيار/مايو رئيس جديد، هو فخامة السيد ميشيل جوزيف مارتيللي، المنتخب في ٢٠ آذار/مارس. لكن للأسف، لم يتمكن البلد بعد من تشكيل حكومة جديدة، بالرغم من الجهود المبذولة من جميع الأطراف. وهذا الأمر مفهوم، إذْ أنّ الرئيس لا يتمتع بأغلبية مريحة في البرلمان، ويظهِر ذلك كيف بدأت الديمقراطية تتجذّر في بلدي وكيف أن كل سلطة من السلطات الثلاث تؤدي دورها بموجب دستور البلد وقوانينه. لقد تمت تسمية مرشح ثالث لرئاسة الوزراء، وتسير الإجراءات في غرفتي البرلمان على قدم وساق، مما يبشر بالخير في المستقبل.

لم تُحل المشكلة الأمنية في بلدي بشكل كامل، إذْ يجب ألا ننسى أن العديد من السجون قد تحطمت في الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وأن العديد من السجناء فروا ليواصلوا أنشطتهم الإجرامية. لحسن الطالع، بذلت الشرطة الوطنية الهايتية، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة والشرطة المجتمعية، جهوداً جديرة بالثناء للقبض على الفارين. ونود أيضاً أن نشدد على أهمية التعاون مع هيئات الشرطة الإقليمية المختلفة، التي ساعدت في إلقاء القبض على العديد من أولئك الأفراد، ممن فروا إلى الخارج آملين ألا تصل إليهم ذراع القانون الطويلة، وقامت بإعادتهم إلى هايتي.

ونلاحظ، مع الرضا، عمل البعثة في المجالات الأخرى غير دعم الشرطة. تشارك البعثة مشاركة نشطة في خلق الوظائف للشباب، مما يجعلهم أقل عرضة للإغراءات القوية للجريمة المنظمة. علاوة على ذلك، فإن دعمها لمختلف الوزارات ومؤسسات الدولة لا يقدر بثمن ونحن ممتنون عليه. بالتأكيد، نود أن نرى البعثة أكثر التزاماً بالتنمية، لكن ذلك لا يدخل في الولاية الموكلة إليها بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولربما كان الفصل السادس خياراً آخراً.

فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي، ثمة جهود كبيرة جارية. بعد الزلزال بلغ عدد الناس الذي يعيشون في الخيام ٢ مليون، ولا يزيد ذلك الرقم الآن إلا بقليل على ٦٠٠ ألف. يمكن أن يُعزى هذا الانخفاض إلى الممثلين المحليين الكثيرين الذين وفّروا الإسكان المؤقت والدائم بفضل الدعم المقدم من الحكومة ومن المجتمع الدولي. وبدأت الحياة تعود إلى طبيعتها، والناس يعودون إلى أعمالهم. صحيح أن البطالة لا تزال قائمة، ولهذا السبب فإن تشكيل حكومة تحظى بدعم البرلمان وموافقته أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى.

يبدأ موسم العودة إلى المدارس عادة في أيلول/سبتمبر، لكن جرى تأخيره هذا العام حتى الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر بسبب تنفيذ مشروع يسمح بقبول أكثر من نصف مليون طفل لم يسبق لهم أبداً الذهاب إلى المدرسة. هذا المشروع طموح، بالطبع، لكنه ممكن التحقيق، وسيموَّل بفرض ضريبة ضئيلة على المكالمات الهاتفية وعمليات تحويل الأموال. وقد رحب الهايتيون بالخارج والسكان المحليون بهذا المصدر المبتكر للتمويل، وقد حقق

بالفعل لخزينة الدولة مبلغ ٤ مليون دولار. إن هدف الرئيس المتمثل في كفالة عودة جميع الأطفال في سن المدرسة إلى المدارس هدفٌ مهم، فإذا أريد للشباب أن يكونوا مستقبل البلد، فيجب أولاً تعليمهم وتدريبهم لكي ينافسوا وينتجوا.

إن هايتي في مفترق طرقٍ هو الأكثر إثارة والأكثر أهمية لوجودها. وفي هذا المفترق، يطالب الشباب بشدة بحقهم في المشاركة في الحياة العامة وفي إعادة إعمار البلد، حيث تجبرنا الاحتياجات التي نشأت منذ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على دعمهم والعمل من أجلهم ومعهم من أجل كفالة تهيئة عملية الانتقال بصورة أفضل. بيد أننا لا يمكننا أن نستغني عن السلام والأمن وحماية الأرواح والممتلكات، والاستقرار السياسي والاجتماعي، وسيادة القانون والحوكمة الجيدة.

في ذلك الصدد، لا غنى عن المساعدة التي تقدمها البعثة، على ضوء التزاماتها على أرض الواقع. إننا ندرك أن البعثة ستصل إلى نهايتها يوماً ما، وأن على هايتي أن تبدأ في تحضير نفسها لتولي صلاحياتها ومسؤولياتها الجمهورية. وندرك أيضاً أن الخفض التدريجي للبعثة أمر مرغوب فيه ومتوخى بالفعل. بيد أننا نعتقد أن الانسحاب الفجائي ستكون له نتائج عكسية، وسيخلق فراغاً غير مسبوق، بخاصة في ضوء أن الشروط المفضية إلى الاستثمار المأمول والواسع النطاق والتنمية المستدامة لم تقم بعد بصورة كاملة.

في الختام، أجدد الشكر للأمين العام بان كي - مون على التزامه الراسخ تجاه البلدان التي تواجه صعوبات، بما في ذلك بلدي. ويتمنى له شعب هايتي وحكومتها كل السعادة والنجاح في ولايته الثانية. وأشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على انشغالهم ببلدي، هايتي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إرازوريز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تتقدم إليكم شيلي بالشكر، سيدتي، على عقدكم هذه الجلسة، وإتاحتكم لنا فرصة إضافية للنظر في الحالة في هايتي، ومناقشة تقرير الأمين العام الأخير عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2011/540).

أود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد مريانو فرنانديز أموناتغوي، على إحاطته الإعلامية الضافية، مجدداً دعم بلدي لعمله في قيادة التعاون الدولي في ذلك البلد الواقع في البحر الكاريبي ومساعدة السلطات فيه في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية على المدى الطويل.

كما أجدد الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا في شباط/فبراير ٢٠٠٤ تجاه عمليتي الاستقرار وبناء السلام في هايتي، وتجاه عمل البعثة في مجال تعزيز الأمن والاستقرار وتقوية المؤسسات. بعد مرور سبع سنوات منذ أن بدأت البعثة عملها، نستطيع أن نرى، بالرغم من الزلزال الذي وقع العام الماضي، بعض التقدم والنجاح. في الوقت نفسه، نشأت حالات عدم يقين خطيرة وتحديات جدية في العديد من المجالات، بما في ذلك إرساء سيادة القانون وإقامة نظام سياسي وقضائي فعال ومثمر.

إننا نهنئ شعب هايتي على الانتخابات الديمقراطية الأخيرة وعلى التقدم المحرز في مجال الأمن. وندعو السلطات إلى التوصل إلى الاتفاق الوطني الضروري الذي يكفل للقوة الدولية أن تؤدي مهامها بالصورة الملائمة. كما نرى من الضروري مضاعفة الجهود في المجال الاجتماعي - الاقتصادي بغية تعزيز التنمية الشاملة في هايتي.

الاستقرار السياسي والأمن أساسيان لتحقيق ذلك الهدف، ولذلك نعتقد أنه يتعين تنفيذ برامج تساعد على تخفيف مستويات البطالة الحالية في هايتي. أيّما تقدمٍ يُحرز

سيكون عقيماً ما لم نتمكن من تخفيف مشكلة البطالة في البلد. تركز مساهمات شيلي في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في هايتي على تدريب الشرطة، والتعليم، ورعاية الأطفال، والتنمية الريفية، والبيئة، والصحة، والإسكان. وتولي شيلي أهمية كبيرة لتدريب الشرطة في هايتي، وتؤكد مجدداً التزامها بمواصلة العمل مع السلطات الهايتية في ذلك المجال. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من المهم تحديد نموذج الشرطة الذي نود تنفيذه، فضلاً عن أكثر الاحتياجات إلحاحاً التي يتعين التصدي لها. بالمثل، كما ذكر السفير فرناندیز أمونتيغوي، نرى أن من المهم تفضيل الكيف على الكم في مجال تدريب الشرطة.

نغتنم هذه الفرصة لإلقاء الضوء بشكل خاص على الالتزام الحالي لأمريكا اللاتينية تجاه مستقبل هايتي. لقد سعت بلداننا إلى العمل معاً بشأن استراتيجيات مستدامة ومتسقة لبلوغ الحد الأمثل في إسهامنا في بعثة حفظ السلام وفي برامج التدريب والتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية. لقد علمتنا تجربتنا أهمية المحافظة على استمرار الحوار مع السلطات الهايتية وإعطاء الأولوية للمشروعات التي يمكن أن تنفذها الإدارات المحلية، بالرغم من مما يكتنف ذلك من صعوبات. فالمشاركة المحلية في تصميم المشروعات وتنفيذها وتقييمها تمكِّن المستفيدين من الاضطلاع بالملكية وتساعد تدريجياً في إنشاء القدرات المحلية، وتكرّس مفهوم الملكية الوطنية، ومِن ثمّ استدامة النتائج.

توافق شيلي على التوصية التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بخفض أفراد القوات والشرطة إلى المستويات المأذون بها قبل وقوع الزلزال، وفيما يتعلق بتجديد ولاية البعثة. كما نوافق على وجود ضرورة للشروع في تطوير القدرات المؤسسية لهايتي حتى تتمكن تدريجياً من تولي المزيد من المسؤوليات عن إعادة الإعمار الوطنية.

وفي الختام، أود أن أكرر استعداد شيلي لمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي والسلطات في هايتي سعيا إلى إيجاد حل دائم، بما في ذلك الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية من أجل إحراز تقدم في تحقيق التنمية لسكانها.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد روزينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم أيتها السيدة الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/54) المتعلق بالأحداث الأخيرة التي وقعت في الميدان، والمقترحات المطروحة لمعالجة الحالة خلال الأشهر المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد مريانو فرناندیز، ونعرب عن إعجابنا واحترامنا للسيد إدمون موليه على عمله في هايتي خلال العام الماضي.

ونحيي مقاومة السكان في هايتي في التغلب على سلسلة من الصدمات الخارجية التي وقعت في أعقاب الزلزال المدمر الذي حدث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. فهذه الصدمات تنطوي على عاقبتين خطيرتين. الأولى، تسببها في حالة إنسانية طارئة مستمرة هددت أيضا السلم والاستقرار في هايتي. ثانيا، تسببها في انتكاسة الخطة الإنمائية التي تأثرت بشدة حتى قبل وقوع الزلزال. فهذه النكسات عززت من انطباع عام مؤداه أن هايتي تواجه إخفاقات متصاعدة. غير أنه ما من ثمة شيء يمكن اجتنابه في هذا الاتجاه، ويتعين على أبناء شعب هايتي التغلب عليها وبوسعهم ذلك. ويستحقون أيضا دعم المجتمع الدولي، لأن إخفاق هايتي سيكون إخفاقنا.

إن جزءا من الدعم الخارجي يذهب إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ومن المفهوم أنه لا يمكن لحفظة السلام أن يظلوا في هايتي بصورة دائمة. فقد قامت الأمم المتحدة بدور في بناء السلام في هايتي منذ عام ١٩٩٤،

هذا من جهة، ولكن في هذه المرحلة المتجددة للبعثة، من المهم بنفس القدر ألا نترك هايتي قبل الأوان. وبيت القصيد هو كيفية الوفاء بولايتنا، بينما نكفل أنه لن يتعين على الأمم المتحدة العودة إلى هناك في العقد المقبل. وكما نعلم، فإنه قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بدأ النظر في وضع استراتيجية خروج للبعثة. والمطالب الجديدة التي تواجهها هايتي اليوم هي بالتأكيد ضمان وجود مستمر، ولكن ينبغي للبعثة أن تركز على المجالات ذي الأولوية المصممة للحالة الراهنة مع وضع أهداف ومعايير يمكن قياسها مع التركيز على تحديد استراتيجية خروج في المستقبل.

ومن بين المجالات ذي الأولوية التي ينبغي النظر فيها، أن الاستقرار السياسي عنصر بالغ الأهمية بالقطع. ونشيد بالانتقال السلمي التاريخي للسلطة من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى خلف، على الرغم من أنه من حزب معارض. ولكننا نشعر بالقلق إذ أنه يجري تقويض العامل الرئيسي في صنع القرار جراء عدم توفر توافق في الآراء السياسية.

ثمة أولوية ثانية واضحة تتعلق بالإنعاش وإعادة التعمير. وفي حين لا يمكننا العودة إلى حالة ما قبل الزلزال، لا يزال من الحتمي لنا أن نتجاوز مرحلة الإنعاش والانتقال إلى التنمية الاقتصادية والسياسية. طيلة سنين، ما برحت سيادة القانون والديمقراطية والأمن والتنمية من بين مجالات التركيز الرئيسية، ولو أنها لا تتم بطريقة متكاملة أو بنفس المستوى من الالتزام والموارد. وهناك العديد من الدروس المستقاة ونفهم الآن أهمية البناء على الاستراتيجيات والبرامج القائمة. وثمة نقطة موضع قلق خاص وردت في التقرير وهي التباطؤ في توزيع الموارد التي تم التعهد بها لجهود الانتعاش من الزلزال في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

وفي رأينا أن الأولوية الثالثة للبعثة، ألا وهي أن تضطلع تدريجيا حكومة هايتي والمجتمع المدني ببعض الأنشطة التي تقوم بها البعثة حاليا. فقد اضطلعت البعثة في ظل ظروف استثنائية بمسؤوليات جديدة على حساب المضي قدما في قطاعات رئيسية من قبيل الأمن وسيادة القانون. ونعتقد أن الدعم المناسب والموارد موجودة في هذين المجالين لإعادة تركيز جهودنا في هذا الصدد. ولا يمكن للبعثة ولا ينبغي لها أن تحل محل الدولة من حيث القيام بدورها ومسؤولياتها الرئيسية. ونؤيد تأييدا كاملا بلورة اتفاق سيادة القانون المقترح في الأشهر المقبلة ونتطلع قدما إلى الخطة الخمسية المقبلة لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية.

أما فيما يتعلق بالتقييم الشامل للأمن في القرار ١٩٤٤ (٢٠١٠) والوارد في الفقرتين ٤٩ و ٥٠ من التقرير، فنحيط علما بمحتوياتهما ونتطلع قدما إلى الحصول على المزيد من المعلومات المفصلة بشأن تكيف عملية النشر الحالية للقوات العسكرية لضمان التغطية الإقليمية المناسبة. ونفهم أن المقترح هو لمجرد استرعاء الانتباه إلى الزيادة المؤقتة التي أذن بها القرار ١٨١٠ (٢٠١٠) استجابة للزلزال. لذلك نؤيد دعم تكيف الحقيقة في الميدان مع الحالة الناشئة.

إن غواتيمالا تشعر بالفخر لكونها تشكل جزءا من البعثة منذ إنشائها. وسوف نظل ملتزمين بهايتي وبعملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ما دامت هناك حاجة إلينا. وفي هذا السياق، نؤيد توصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة لسنة أخرى. ونود أن نعرب عن تضامننا مع البعثة وأفرادها والممثل الخاص للأمين العام مريانو فرناندیز. ونعتقد أن وجوده هناك له تأثير شديد وإيجابي على رفاه هايتي في المستقبل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينيسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أستهل كلمتي بالأعراب عن أخلص آيات الشكر لكم، أيتها السيدة الرئيسية، وإلى وفد لبنان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة

بشأن هايتي. أود أيضا أن أهنئ الرئيس مارتيللي على انتصاره الانتخابي وأتمنى له كل النجاح في فترة رئاسته. أود أيضا أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد مريانو فرناندیز امونا تيغوي والذي اشكره على حضوره وأتمنى له النجاح في الاضطلاع بوظائفه الهامة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن مناقشة اليوم تجري في وقت مؤاتٍ. إذ أن نقل السلطة من رئيس منتخب بصورة ديمقراطية إلى المعارضة ليس إنجازا بسيطا، وينطوي على إمكانية تحقيق المزيد من أوجه التقدم الديمقراطي.

إن كندا تشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مساهمتها الحيوية في الحفاظ على الأمن والاستقرار الشامل وترسيخها المستمر لسلطة الدولة في هايتي. وكما ابرز التقرير الأخير للأمين العام عن هايتي، تم تحقيق بعض التقدم في الميدان، ولكن هناك تحديات كبيرة لم تراوح مكانها، والمكاسب الأمنية الأخيرة لا تزال هشة. ومن هذا المنطلق فإن أي تغييرات في تكوين البعثة أو ولايتها تنبغي دراستها بعناية لضمان الحفاظ على استقرار هايتي وينبغي التصدي للتحديات السياسية.

ومن هنا، تؤيد كندا تأييدا قويا تجديد ولاية البعثة لسنة أخرى كما وردت التوصية بذلك في التقرير. ووجود عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يجب أن يظل متكيفا مع الاحتياجات في الميدان. لذلك تتشاطر كندا تقييم الأمين العام ومؤداه أن البعثة بوسعها البدء بعملية العودة إلى مستويات الوزع التي كانت سائدة قبل الزلزال.

هناك حاجة مستمرة لدعم دولة هايتي في وظائفها الأساسية جدا، بما في ذلك الحفاظ على الأمن العام، وبناء حكومة ديمقراطية يسودها الحكم الرشيد وترسيخ سيادة القانون.

ويوصي الأمين العام بأن يقترن تقليص حجم البعثة في نهاية المطاف بإعادة تركيز الجهود على دعم العملية السياسية وتوطيد سلطة الدولة، بالإضافة إلى اقترانه بالمساعدة على بناء القدرة والمساءلة في مؤسسات الدولة. وهذا نهج يتسم بالمسؤولية وينبغي أن تسترشد به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في المستقبل.

(تكلم بالفرنسية)

وتسهم كندا في البعثة من خلال نشر ١٥٠ ضابط شرطة، و ٢٥ ضابطا من ضباط السجون و ١٠ ضباط عسكريين. وتتضمن مساهمة كندا في إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون أيضا عددا كبيرا من المبادرات الثنائية الهادفة إلى تعزيز مؤسسات العدالة والأمن في هايتي. وتقدم كندا دعما نشطا للشرطة الوطنية لهايتي من خلال بناء مقر جديد. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نؤكد على أن الدعم المقدم من كندا، ومن بعثة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، لن يثمر إلا إذا أبدت حكومة هايتي الإرادة لتعزيز قوة شرطتها. وعليه، أشجع حكومة هايتي على تخصيص الموارد الكافية للشرطة الوطنية لهايتي واتخاذ القرارات الجريئة اللازمة فيما يتعلق بملء وظائف قوة الشرطة وفحص المرشحين للتأكد من نزاهتهم.

وتموّل كندا أيضا مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تعزيز أمن الحدود، ومعالجة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وإصلاح نظام السجون، وتحسين ظروف احتجاز السجناء، وتعزيز الحصول على العدالة للفئات الضعيفة من السكان، واستعادة الأسس لنظام عدالة حسن الأداء في هايتي.

وعلاوة على ذلك، من دواعي اعتزاز بلدنا أنه يدعم هايتي في مجالات أساسية أخرى لتلبية الاحتياجات الآنية والإنعاش والتنمية في الأجل الطويل.

إن العلاقة بين الأمن والتنمية في هايتي معروفة جيدا. بيد أن التزامنا بمواصلة الجهود في هايتي يجب أن يتضمن تأكيدا أقوى على الإرادة السياسية، والحكم الرشيد وسيادة القانون. فتلك الجوانب أساسية لنجاح جميع الجهود، سواء تلك التي يبذلها أبناء شعب هايتي أو تلك التي يبذلها المجتمع الدولي.

وتنوه كندا بأن الرئيس الجديد تدفعه الإرادة السياسية والنشاط لتحقيق التغيير اللازم على وجه الاستعجال نظرا لظروف الفقر الاقتصادية والاجتماعية التي تعيش في ظلها أغلبية أبناء هايتي. وعلى الرغم من ثمانية تدخلات من جانب الأمم المتحدة ومن بلايين الدولارات من مساعدات المجتمع الدولي على مدى العقدين الماضيين، تظل هايتي أحد أفقر بلدان العالم.

إن التغيير لا يحدث بين عشية وضحاها. ويجب أن تلتزم جميع الأطراف الفاعلة بتحقيق التقدم المستدام. ومع أن التحديات السياسية ما زالت ماثلة، نأمل أن الحكومة الجديدة ستُشكل وتبدأ العمل قريبا. ومن الضروري للدولة أن تواصل بذل الجهود لتعزيز الممارسات الديمقراطية والمؤسسات ولوضع حد للإفلات من العقاب والفساد. وفي ذلك السياق، نشجع الأطراف السياسية الفاعلة على وضع تعديل الدستور؛ والعمل على إنشاء مجلس انتخابي دائم؛ وتعزيز الأحزاب السياسية؛ وتعيين القضاة ورئيس محكمة الاستئناف العليا؛ وإنشاء مجلس القضاء الأعلى. كما أننا نذّكر بأن المسؤولين المنتخبين مسؤولون أمام السكان الذين اختاروهم قادة لهم على أمل رؤية تحقيق نتائج ملموسة.

ويفسر هذا التقييم لماذا تؤيد كندا بقوة اقتراح الأمين العام ببلورة اتفاق بشأن سيادة القانون. فقد تكون تلك خطوة كبيرة نحو تعزيز الحكم وسيادة القانون في هايتي. وتعتزم كندا وضع خطة لأداء دور نشط في تنفيذ تلك المبادرة. كما ترحب كندا بأن الرئيس مارتيللي وضع سيادة القانون ضمن أولويات رئاسته. ونحن على استعداد لتقديم الدعم والمساعدة له في ذلك المسعى، الذي يرسل إشارة سياسية أساسية ومشجعة.

(تكلم بالإنكليزية)

وبحكم كوننا شركاء دوليين، يتعين علينا أن يضع أحدنا الآخر أمام المساءلة وأن نفي بوعودنا لشعب هايتي. ويجب علينا أيضا أن نكون واضحين بشأن توقعات المجتمع الدولي، وسيفعل قادة هايتي الأمر نفسه من جانبهم.

الرئيس: أعطي الكلم الآن لممثل إسبانيا.

السيد دو ليغليسيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الرئاسة اللبنانية على تنظيم هذه المناقشة وعلى إتاحة الفرصة لنا للمشاركة فيها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالممثل الخاص للأمين العام، السفير ماريانو فيرنانديز أموناتيغوي. وأشكره على إحاطته الإعلامية التفصيلية وأتمني له نجاحا باهرا. وهو يستطيع التعويل على دعم إسبانيا الكامل.

كما أود أن أؤيد بالكامل البيان الذي سيُدلى به لاحقا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أقدم بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

هذه لحظة بالغة الأهمية من تاريخ هايتي الحديث. فللمرة الأولى في تاريخها حدث انتقال سلمي للسلطة من رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية إلى آخر كان سابقا في المعارضة. وقد حصل الرئيس مارتيللي على دعم شعبي واسع النطاق. ويعقد البلد أمله على حدوث تغيير إلى الأفضل. ولن يكون ذلك أمرا سهلا. فالتحديات الماثلة هائلة ولا تترك أي مجال للتأجيل.

لقد مضى أكثر من أربعة أشهر منذ تقلد الرئيس مارتيللي مهام المنصب؛ ومع ذلك لم يتم حتى الآن تعيين رئيس للوزراء و لم يتم تشكيل الحكومة. وهذا أمر عصي على الفهم. إننا نتشاطر الأمل اللذي عبر عنه الممثل الخاص للأمين العام والمتكلمون الآخرون بأن المسألة يمكن تسويتها في أسرع وقت ممكن، لأن البلد بحاجة إلى حكومة تستطيع اتخاذ القرارات، ويحتاج المجتمع الدولي إلى محاور للعمل معه في تنفيذ تلك القرارات. إننا نحث على إجراء حوار مؤسسي بنّاء بين الفرع التشريعي والفرع التنفيذي. إننا نناشد جميع الذين وضع شعب هايتي ثقته فيهم أن يتحلوا بالمسؤولية. ويجب أن تكون المصلحة العامة هي التي تسود.

ومع أن الحالة الأمنية ظلت هادئة لحسن الحظ، فإننا نعلم جميعا أن ذلك الهدوء لا يعدو عن كونه هدوءا نسبيا نظرا لأن المؤشرات ليست إيجابية بشكل كامل. فمن ناحية، تواصل ازدياد معدل الجريمة. ومن ناحية أخرى، هناك اشتداد لخطر حدوث اضطرابات اجتماعية ناجمة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد.

وكما أُشير في التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/540)، ما زالت الشرطة الوطنية لهايتي غير جاهزة لتولي المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي. وبناء على ذلك، من الضروري تسريع وتيرة عملية إصلاح وتعزيز الشرطة الوطنية لهايتي، سواء فيما يتعلق بالأفراد أو الموارد.

وتظل الحالة الإنسانية هشة. فما زال ٦٣٤ ٠٠٠ مشرد داخليا يقيمون في المخيمات. وهذا يمثل عددا كبيرا، وفي الواقع أكبر مما ينبغي. ولسوء الطالع، شهدت وتيرة تخفيض ذلك العدد تباطؤا ملحوظا، حيث لم يعد سوى ٤٧ ٠٠٠ مشرد داخليا منذ آذار/مارس.

ولا تزال الكوليرا تشكل تهديدا خطيرا. وحدث ارتفاع في معدلات الوباء خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه. فقد انخفض معدل الوفيات ولكن معدل الإصابات يمكن أن يرتفع. وإجمالا، لا يزال عدد الحالات مرتفعا للغاية.

وفيما يتعلق بإعادة التعمير والتنمية، من الواضح ما الذي يتعين القيام به. ولكن من الواضح أن التطبيق أكثر تعقيدا. ولدينا أساس أقوى للقيام بذلك، في أعقاب مؤتمر المانحين المعقود في نيويورك في آذار/مارس الماضي. وفي المقام الأول، يجب أن نفي بتعهداتنا. ووفقا لتقرير الأمين العام، كما أشير سابقا، فإنه لم يُصرف سوى ٣٧,٨ في المائة من الأموال التي تم التعهد بها للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

وتوجد أيضا أدوات ملائمة تحت تصرفنا، بما في ذلك لجنة هايتي المؤقتة لإعادة التعمير وصندوق هايتي لإعادة التعمير. وقد دعمنا مؤخرا تمديد ولاية اللجنة لسنة إضافية، أي حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. إننا ندرك تماما الطابع المؤقت للجنة. وقد التزمنا بتحسين أدائها الداخلي وتهيئة الظروف التي تسمح بنقلها الكامل إلى أيادي من هايتي في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإننا نتشاطر تقييم الأمين العام وندعم توصيته لتجديد ولايتها لفترة سنة إضافية، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مع تقليص حجمها بشكل تدريجي. ويبدو التخفيض المقترح من قبل الأمين العام واقعياً بالنسبة لنا، وكذلك الاقتراح بأن يكون التخفيض جزئيا وتدريجيا. لذا فإننا نحث أعضاء المجلس ومجموعة أصدقاء هايتي على النظر بطريقة إيجابية إلى هذه التوصيات التي قدمها الأمين العام.

ونري ضرورة استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في المدى المتوسط. ونحن نعلم أن بعض الهايتيين يطالبون بانسحابها من أجل استرداد السيادة

الكاملة لبلدهم. وصحيح أن بعض الأخطاء قد ارتكبت، سواء تم ذلك باتخاذ إجراء أم بدونه، ولكنها كانت معزولة وغير متواترة. والمهم هو تصحيح تلك الأخطاء، والقضاء على العوامل التي سمحت بحدوثها. ونحن ندرك أن الغالبية العظمى من الشعب الهايتي تقدر عمل البعثة وتدرك قيمته – مثلما نفعل نحن – وكذلك تقدر الغالبية سخاء البلدان المساهمة، ومعظمها من بلدان أمريكا اللاتينية، لكونها تعرف ذلك البلد وخصوصياته على نحو أفضل من غيرها من بلدان العالم.

ونشيد بأعمال تحقيق الاستقرار، وتقديم المساعدات الإنسانية، وإعادة البناء والتنمية، التي تضطلع بها البعثة في ظروف صعبة للغاية. وينبغي علينا أن نكثف جهودنا المعنية بتعزيز سيادة القانون. ذلك أن التنمية لن تكون مستدامة في هايتي، من دون أن تتوفر لها نظم فعالة في مجال الأمن القانوني، والقضاء والسجون، ومن دون توفر نظام ملائم لتحصيل الإيرادات. وقد سبق لنا أن أعربنا، ونكرر مجدداً دعمنا لاتفاق بشأن سيادة القانون، على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

وتلتزم إسبانيا التزاماً ثابتاً بدعم الشعب الهايتي، على نحو يتفق مع القيم التي نتمسك بها. فنحن ثالث أكبر دولة مانحة على الصعيد الثنائي. وتعهدت إسبانيا، في المؤتمر الذي عقد في نيويورك، بالمساهمة في إعادة إعمار هايتي بمبلغ ٣٤٦ مليون دولار، وقد دفعت منه بالفعل نسبة ٦٨ في المائة. ونشارك أيضاً في اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، ونحن جزء من الفريق الاستشاري للمجلس الاقتصادي الاجتماعي. وسننضم أيضا إلى المجلس الاستشاري للتنمية الاقتصادية والاستثمار، الذي أنشأه الرئيس مارتيللي مؤخراً. ولا نزال نحافظ على وجود وحدة للشرطة تابعة لنا داخل البعثة. وكما سبق لي أن قلت، فإن التزامنا ثابت، وقد كررنا هذا في مناسبات كثيرة، بما في ذلك في المناقشات نصف السنوية التي عقدها هذا المجلس. وهذا ما قلناه للرئيس مارتيللي، أثناء زيارته لإسبانيا في ٧ و ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، وهي أول زيارة له لدولة أجنبية بعد انتخابه. وسوف يكون يوم الاثنين، فرصة أخرى لكي أكرر له هذا مرة أخرى، في اجتماع شركاء هايتي.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغوييو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً، أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على ترؤس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وكما دأبنا على ذلك دائما، فإننا نود أن نقول إننا ممتنون لإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في جلسات مجلس الأمن، وفي هذه الجلسة، لتحليل الحالة الراهنة والتحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ضوء التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/540) وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أرحب بحضور السيد مريانو فرناندیز بيننا اليوم. فقد شعرت الأرجنتين، عندما عيّن هذا المسؤول المرموق من شيلي، بصفته الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، بأنه كان يمثلنا بالفعل. ونحن متأكدون من أنه يمثلنا جميعاً على أكمل وجه. وعلى الرغم من الصعوبات الواضحة التي يتعين عليه أن يواجهها في المستقبل، فنحن متأكدون من أنه سيكون قادرا على أداء مهمته بنجاح، وهي تحقيق أهداف المجتمع الدولي في هايتي.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي سيدلي به بعد وقت قصير، السفير خوسي لويس كانسيلا، الممثل الدائم لجمهورية أوروغواي الشرقية، بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء. وعليه، فإنني أود أن أقتصر على تشاطر بعض الأفكار الإضافية الموجزة مع المجلس.

وأود، بالتالي، أن أؤكد من جديد التزام الأرجنتين الراسخ بدعم الاستقرار المؤسسي لهايتي. وقد كان هذا واضحا على مدى السنوات الـ ١٧ الماضية، ويمكن إثباته

اليوم في مشاركتنا المستمرة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفي مجال التعاون التقني والثنائي مع الحكومة الهايتية.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن وفد بلدي يعتقد أن البعثة لا تزال تشكل عاملا حاسما لترسيخ بيئة آمنة ومستقرة في هايتي في نهاية المطاف. وبالمثل، فإننا نعتقد أن البعثة تسهم، على نحو خاص، في الحفاظ على السلام وتحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار في البلد في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠، في ذات الوقت الذي توفر فيه أيضا دعما أساسيا للعملية الانتخابية.

ولهذا السبب، تؤيد الأرجنتين تمديد ولاية البعثة لسنة واحدة. فوجودها لا يزال مطلوبا من قبل الحكومة الهايتية. وإذ نؤيد هذا التجديد، يرى وفد بلدي أيضا، أنه سيكون ممكناً، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره، خفض عدد القوات وإعادة توجيه الجهود التي تبذلها البعثة، نحو تطوير القدرات المؤسسية، وتعزيز الدولة الهايتية دون تقويض الأمن والاستقرار في هايتي.

وتدرك الأرجنتين أن الحالة السياسية والاجتماعية في هايتي لا تزال معقدة، ولكننا نود أن نؤكد على الإنجازات التي تحققت منذ وقوع الزلزال، وخصوصاً، في مجال تعزيز الديمقراطية عن طريق إجراء انتخابات سلمية، ونقل السلطة من زعيم منتخب ديمقراطياً إلى آخر ينتمي إلى الحزب المعارض، بطريقة سلمية. ويؤكد هذا أيضا على أهمية مساهمة العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في مجال إعادة الإعمار، وهي مهمة ينبغي توفير التمويل الكافي لها من خلال ميزانية البعثة. وفي ذلك الصدد، يرى وفد بلدي أن من الضروري تحليل الأهداف المستقبلية بمزيد من العمق، من أجل وضع استراتيجية للانسحاب التدريجي المنظم، من شأنها تلبية احتياجات سلطات وشعب هايتي على حد سواء، ومعالجة الحالة في البلاد، من حيث الأمن وعلاقته بالتنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، ترى الأرجنتين أن تعزيز القدرة المؤسسية للحكومة الهايتية، وفقا للأولويات الوطنية، وفي إطار التنسيق المناسب بين النظم الدولية من قبل الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون عنصرا أساسيا من عناصر تلك الاستراتيجية. علاوة على ذلك، تعتقد الأرجنتين أن التعزيز المؤسسي، من بين جوانب أخرى، في مجال إدارة العدل، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يشكل مفتاحاً هاماً لتحقيق ولاية البعثة.

وأختم بالقول، مثلما ذكر وفد بلدي في مناسبات عديدة في المجلس، إن الهدف من عملنا في هايتي، هو ألا تستمر الحاجة إلى وجود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هايتي، فيما لو أمسكت السلطات الهايتية نفسها، بزمام أمر تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وفيما لو تمكنت من تعزيز مؤسساتها السياسية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، وهي الأرجنتين، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وفرنسا، وكندا، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأميركية، وبلدي أوروغواي. وأود أن أهنئكم، سيدي، ووفد لبنان، على تنظيم هذه المناقشة لتمكيننا من مناقشة التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/540) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وترحب مجموعة الأصدقاء بحضور، الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، السفير مريانو فرنانديز، بيننا اليوم، ونحن نشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية تعيينه، ونشكره على تولي المهمة الصعبة، المتمثلة في قيادة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هايتي في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ هذا البلد. وكما هو مبين في تقرير

الأمين العام، فهذه هي المرة الأولى في تاريخها، التي شهدت فيها هايتي انتقالاً سلمياً للسلطة بين رئيس منتخب ديمقراطياً، وآخر من المعارضة. وأود أن أشكر أيضاً، نيابة عن مجموعة الأصدقاء، السيد إدمون موليه، على عمله الدؤوب بصفته الممثل الخاص للأمين العام، وأشكر جميع موظفي البعثة على تفانيهم وتضحياتهم النبيلة. أود أيضا أن أعرب عن تأييدنا الثابت للبعثة والممثل الخاص للأمين العام في محاولاته الرامية إلى تحسين الاستقرار والأمن والحوكمة في هايتي.

في هذه المرحلة الحاسمة، تعرب مجموعة أصدقاء هايتي مرة أخرى عن استمرار دعمها لحكومة وشعب هايتي فيما يعملان على إعادة بناء البلد وترسيخ السلام والديمقراطية والاستقرار وتعزيز التعافي والتنمية المستدامة. وتعرب المجموعة عن ارتياحها إزاء التحسينات التي تحققت في الحالة الأمنية العامة. لكننا، ندرك أن الاستقرار السياسي ضروري بغية مواصلة الطريق صوب إرساء الاستقرار وإعادة البناء. ولذلك تشجع مجموعة أصدقاء هايتي ممثلي الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة على العمل بشكل متضافر بغية تلبية مطامح الشعب الهايتي في إنجاز الإصلاحات.

والمجموعة على استعداد لدعم الهايتيين في تعافيهم وفي تنفيذ استراتيجية الحكومة الهايتية، التي ستحول المشاريع إلى واقع، بالتعاون الوثيق مع سلطات البلد والبعثة. وتود مجموعة أصدقاء هايتي أيضا أن تشدد على أهمية التعاون بين المجتمع الدولي وحكومة هايتي في تلبية احتياجات الشعب الهايتي، ولا سيما مساعدة أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا يعيشون في أكثر من ١ ٠٠٠ موقع، كما ذكر الأمين العام في تقريره.

وفي هذا الصدد، تعترف مجموعة أصدقاء هايتي بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للمانحين وتدعوه إلى الوفاء بالتزاماته من دون تأخير. وتتشاطر المجموعة أيضا القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره في ما يتعلق بوجود العنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس في مقاطعات بورت - أو - برانس، خاصة في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، وهو مشكلة تتطلب عملا متضافرا ومستمرا.

وتود مجموعة أصدقاء هايتي أن تشدد على أن الأمن والتنمية مرتبطان ارتباطا شديدا ويعززان أحدهما الآخر. ومع أخذ هذا العامل في الاعتبار، ثمة حاجة إلى الأمن الذي يسير جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، تود المجموعة أن تشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار حقيقي أو تنمية مستدامة في هايتي دون تعزيز مؤسساتها الديمقراطية.

وفي هذا السياق، تود مجموعة أصدقاء هايتي أن تشدد على أهمية تعزيز سيادة القانون عن طريق تعزيز المؤسسات الهايتية. ونود أيضا أن نؤكد مجددا على مسؤولية البعثة عن دعم الدولة الهايتية في مجالات سيادة القانون والحكم الرشيد وبسط سلطة الدولة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفقا لولايتها.

وتؤكد مجموعة أصدقاء هايتي مجددا على ضرورة أن تواصل الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة المهتمة الأخرى دعم السلطات الهايتية في تعزيز الهياكل الأساسية للحكومة وفي تنفيذ برنامج عمل الحكومة الهايتية من أجل والتنمية الوطنية باعتباره إطار عمل متسقا وكفوءا.

أخيرا، وبالنظر إلى التحديات الجسام التي لا تزال تواجه هايتي والدعم الأساسي الذي تقدمه البعثة، تؤكد مجموعة أصدقاء هايتي من جديد ضرورة تمديد ولاية البعثة سنة أخرى بغية السماح للبعثة بمواصلة الوفاء بمسؤولياتها في الحالة الراهنة. وتشاطر مجموعة أصدقاء هايتي أيضا الأمين العام تقييمه أن خفض القدرات العسكرية وفي مجال الشرطة

لن يقوض التقدم الذي تحقق حتى الآن في مجال الأمن ولن يؤثر على قدرة البعثة على الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها. وفي الأيام القليلة المقبلة، ستقدم المجموعة مشروع قرار جديد بشأن الولاية وقدرات البعثة لكي ينظر فيه مجلس الأمن.

وإذ وصلت إلى نهاية بياني باسم مجموعة أصدقاء هايتي، اسمحوا لي أن أدلي ببضع تعليقات موجزة بصفتي الوطنية في ما يتعلق بمساهمة أوروغواي في البعثة.

تبقي أوروغواي، حاليا، على نشر ١ ١٢٤ رجلا وامرأة، من العسكريين وأفراد الشرطة، في البعثة. منذ بداية البعثة في عام ٢٠٠٤، ساهم ١٠ ٠٠٠ رجل وامرأة من اوروغواي، يعملون من خلال الأمم المتحدة، بجهودهم للمساعدة في تحقيق الاستقرار ومستقبل مزدهر لهايتي. فقد ثمانية منهم حياتهم في خدمة البعثة.

تشعر حكومة وشعب أوروغواي بالخجل الشديد إزاء الشكاوى من سوء السلوك والإساءة والاستغلال الجنسي المفترض من جانب خمسة من أعضاء وحدة أوروغواي في البعثة المنشورة في بور سالو. لقد أعربنا بشكل قاطع عن رفضنا وسخطنا في ضوء هذه الحقائق.

وفي ضوء هذه الحالة المفجعة، ردت حكومة أوروغواي بسرعة وشدة ووضوح. لقد عينا أحد مسؤولينا العسكريين الرفيعي المستوى لإجراء التحقيقات. إنه في الميدان حاليا، وأعرب عن استعداده لإجراء التحقيق بالتعاون الوثيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. واتخذ أيضا خطوة إحالة القضية إلى القضاء الجنائي العادي في بلدي.

إن هذه الحادثة لا تؤثر على صورة أوروغواي فحسب بل والأمم المتحدة. غير أن حكومة أوروغواي عازمة على إجراء تحقيق كامل واتخاذ الإجراءات المناسبة في إطار التطبيق النزيه للعدالة والضمانات المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة. ذلك التزام منا تجاه شعب وحكومة هايتي ومنظومة الأمم المتحدة وشعبنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالفرنسية): توخيا للإيجاز، سأقرأ نسخة موجزة من بيان الاتحاد الأوروبي، الذي يجري توزيع نسخته الكاملة في قاعة المجلس.

ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان كرواتيا والجبل الأسود، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، فضلا عن جمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود، أولا، أن أرحب بوجود الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد مريانو فيرناندیز أموناتيغوي. وأتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بواجباته. كما أود أن اشيد بسلفه السيد إدمون موليه، للخدمات التي قدمها أثناء فترة حافلة بصورة غير عادية.

ومنذ مناقشتنا الأخيرة في هذه القاعة بشأن هذه المسألة (S/PV.6510)، يسرنا أن البلد، ولأول مرة في تاريخه، يشهد انتقالا سلميا للسلطة من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى رئيس آخر من المعارضة. ورغم ذلك، من المؤسف أنه بعد عدة شهور من انتخاب الرئيس مارتيللي، لم تفض المفاوضات السياسية إلى تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة جديدة على نحو فعال. إن الاستقرار السياسي والإجراءات الحازمة من قبل حكومة مختصة مسائل أساسية لتوفير دينامية جديدة لجهود إعادة الإعمار في البلاد. ونشجع جميع الأطراف على التعجيل بإجراء المشاورات والعمل على تشكيل مجلس وزاري يكون على استعداد للتصدي للتحديات القائمة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فرغم أن الحالة ظلت هادئة بصورة عامة أثناء الأشهر القليلة الماضية، غير أنها يمكن أن تتدهور نظرا للتوترات السياسية والإحباط السائد في صفوف الشعب. وفي الواقع، بينما أحرزت الشرطة الوطنية الهايتية تقدما مضطردا في فعاليتها، إلاّ أنها لا تبدو على استعداد لكفالة الأمن الداخلي في البلد بشكل تام. فنقل الخبرات بشكل مناسب وتعزيز المؤسسات المكلفة بتطبيق وإنفاذ سيادة القانون وضمان حماية أفضل للفئات الضعيفة هي، في رأينا، الأولويات التي يجب أن تعالج فورا مع تقديم الدعم الأساسي من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وما فتئت البعثة تضطلع بدور رئيسي، ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بالتوصيات التي قدمها الأمين العام بشأن تمديد ولايتها. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا توصيات الأمين العام بشأن السحب الجزئي للأفراد.

وأخيرا، يشجب الاتحاد الأوروبي إدعاءات الاعتداءات الجنسية التي وجهت في الفترة الأخيرة إلى عدد من أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ويدعو الأمم المتحدة إلى التحقيق في هذه القضايا في أسرع وقت ممكن. ومن هذا المنطلق، أحيط علما بالإعلان الذي أعلنه لتوه الممثل الدائم لأوروغواي.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما قويا بالوقوف إلى جانب هايتي في عمليتها لإعادة الإعمار والتنمية في الأجل الطويل. وخير شاهد على ذلك الالتزام المالي الذي أعلن عنه الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الدولي المعقود في العام الماضي.

ومن أجل تنفيذ مختلف الأولويات المحددة على نحو أفضل، قمنا بإعادة تقييم برنامجنا للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ بالتعاون مع الدول الأعضاء وبالتعاون الوثيق مع السلطات الهايتية. والبنى التحتية والحوكمة العامة واللا مركزية والصحة والتعليم والأمن الغذائي والتنمية الريفية هي مجالات عملنا الرئيسية. ولا نزال أيضا نقدم الدعم للميزانية لكفالة النفقات ذات الأولوية. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم مساعدة إنسانية كبيرة في عام ٢٠١٢. ومن الضروري أيضا بالنسبة لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية أن نعزز قدرة كل من الشعب الهايتي والبنى التحتية العامة على مواجهة الكوارث الطبيعية.

وأخيرا، نود أن نبرز تأييدنا لمبدأ نقل الدور التعاوني للجنة المؤقتة لإنعاش هايتي بصورة تدريجية إلى حكومة هايتي، الذي ينبغي أن يترافق مع تعزيز القدرات الوطنية. وفي هذا السياق، نؤيد تمديد اللجنة وجميع المبادرات التي تهدف إلى تعزيز فعاليتها.

وفي الختام، إن دورنا كمجتمع دولي هو مساعدة البلد في إعادة إعمار نفسه بصورة أفضل. ولقد برهن الاتحاد الأوروبي على أنه قادر على تحويل وعوده إلى حقائق ملموسة بالعمل الوثيق مع السلطات الوطنية وأسرة الأمم المتحدة في هايتي.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.